ما انفرد به أهل الأمصار من سنن أبي داود جمعًا ودراسة

الباحث/ حميد سيد حسن علي*

(*) باحث دكتوراه في الشريعة الاسلامية – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

ملخص البحث:

التفرد هو: ما يأتي من طريق راو واحد، دون أن يشركه غيره من الرواة، سواء أكان بأصل الحديث أو بجزء منه، مع المخالفة أو من دونها، بزيادة فيه أو من دون زيادة، في المتن أو في السند، ثقة كان الراوي أم دون ذلك. وهو من المجالات الخصبة التي بدراستها تتضح معالم المنهج عند علماء الحديث ونقاده.

وللتفرد علاقة قوية بعلل الحديث والكشف عنها، وهو أمر لا يجيده إلا الجهابذة من نقاد الحديث المبرزين في هذا المجال. كما أنه له علاقة بعلم الجرح والتعديل؛ إذ إنه يبين حال الراوي المنفرد، وينبني على ذلك الحكم بقبول الحديث أو رده، وهذا ثمرة علم الحديث.

اهتم الإمام أبو داود رحمه الله بالتفرد، وصنف كتابه «ما تفرد به أهل الأمصار» لكن لم يصل إلينا هذا الكتاب، فلا نعلم عنه شيئاً، وكان الإمام يشير في كتابه المشهور «السنن» إلى بعض ما تفرد به أهل الأمصار من السنن، فكان هذا البحث مهتماً بجمع هذه المواضع من السنن ودراستها؛ لتكون عوضاً – بعض الشيء – عن كتاب التفرد المفقود.

الإمام أبو داود كان يعني بتفرد أهل الأمصار: إما تفرد راو واحد من أهل البلد، وينسب التفرد إليه من باب نسبة الفعل إلى أهل البلد بفعل واحد منهم مجازاً. وإما تفرد الراوي الذي عليه مدار الحديث، وإن اختلفت الطرق إليه. وإما التفرد المطلق الذي يكون في أصل السند، وهو الذي طرفه الصحابي. ولم يكن أبو داود يدخل الصحابي في مسألة التفرد.

بلغ عدد الأحاديث التي أشار أبو داود إلى التفرد فيها ما يقرب من سبعة عشر حديثاً، وذلك طبقا لما وجدته في نسخ سنن أبي داود المختلفة، فإن في بعضها ما لا يوجد في الأخرى من حيث الزيادة والنقص في الأحاديث والتعليقات عليها.

مقدمة

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وآله وصحبِه ومن والاه.

أما بعد، فمن المجالات الخصبة في علوم الحديث التي تستحق كثيراً من البحث وبذل الجهد، وتعود بثمرات علمية قيمة: دراسة منهج العلماء الأفذاذ الذين ابتكروا هذا العلم، وأبدعوا ذلك المنهج الفريد الذي لم تعرفه أمة من الأمم، فكان حقاً لمعة مضيئة في جبهة العلوم الإسلامية، ومنارة شامخة تشهد على عظمة هذه الأمة وعبقرية رجالاتها.

ومن المعروف: أن نقاد الحديث – وهم المعول عليهم – ؛ لاسيما المتقدمين منهم، كان يغلب عليهم الجانب العملي، فعباراتهم في الشرح والتفصيل قليلة مقتضبة، وذلك لوضوح الأمر في أذهانهم، فلم يكن لهم كبير اهتمام بالتقعيد والتنظير، ووضع الحدود والتعاريف، لذلك كانت دراسة منهج هؤلاء الحفاظ في القبول والرد والبحث عن ضوابطهم التي استندوا إليها في الجرح والتعديل، وتحليل المرويات والحكم عليها، أمراً ضرورياً لفهم هذا المنهج وتصوره بشكله الصحيح.

وقد أخذ أهل العلم ممن جاء بعدهم يسعون جاهدين في معرفة الأسس التي اعتمد عليها أولئك النقاد في التمييز بين الآثار، واستمرت هذه الجهود إلى يومنا هذا، وما زلنا نكشف كلما حاولنا تتبع صنيعهم والتعمق في فهمه ما لم نكن نعرفه من هذا العلم الشريف. وما هذا البحث إلا محاولة لتتبع صنيع أحد هؤلاء النقاد في بيانه مسألة من أهم المسائل الحديثية وأغمضها، وهي مسألة التفرد، إذ إنها تتميز بدورها الفعال في إلقاء الضوء على ما يكمن في أعماق الرواية من علة ووهم.

إنه الإمام أبو داود السجستاني رحمه الله ت ٢٧٥، صاحب السنن المشهورة، حيث صنف كتابه "التفرد في السنن" أو "ما تفرد به أهل الأمصار من السنن الواردة"[1]. وضعه في السنن والأحاديث التي تفرد بها أهل الأمصار عن رسول الله ﷺ، ولم يروها غيرهم.

---

(١) انظر الغنية، للقاضي عياض ٢٧٧، وفهرست ابن خير ١٠٩.

قال عنه شيخ الإسلام: "يبين ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم."[1]

لكن ـ للأسف ـ هذا الكتاب من الكتب المفقودة، لا يوجد بين أيدينا، رغم أن كثيراً من العلماء أشاروا إليه، ونقلوا عنه.

لهذا نأمل أن يكون في هذا البحث شيء من عوض عن هذا الكتاب، فالإمام أبو داود لما صنف كتابه المشهور «السنن» لم يخله من تعقيبات وتذييلات على كثير من الأحاديث ببيان حال رواتها، وعما إذا كان الحديث تفرد به أهل بلد معين، وغير ذلك من أمور نقدية.

أسباب اهتمام المحدثين بالتصنيف في الأفراد، وأثره على السنة:

اعتنى الأئمة المتقدمون بالتفرد عناية كبيرة، ومما يلفت النظر إلى أهمية مسألة التفرد عند نقاد الحديث، كثرة التصانيف في ذكر الأحاديث الغرائب والأفراد. وذلك لما للتفرد من علاقة قوية بتعليل الأحاديث، فهو –مع المخالفة– من أقوى القرائن التي تنبه الناقد على الأوهام التي يقع فيها الرواة.

فأفرد العلماء التفرد بالتصنيف، وحذروا من الغرائب، قال مالك: «شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس.»[2]

ومدح الإمام أبو داود أحاديث «سننه» بأنه تجنب فيها الغرائب. وقال أبو داود في حديث تفرد به سليمان التيمي: «ليس بمحفوظ، لم يَجِئْ به إلا سليمانُ التيميُّ في هذا الحديث.»[3]

وإنما ذم العلماء الغريب لأن أكثر من وصف حديث بالغريب هم الضعفاء، أو من

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٤٢
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب، ص١٠٠
(٣) سنن أبي داود، ك الصلاة، باب في التشهد، ح ٩٧٣

تُكلم فيهم، وإلا فإن «انفراد الثقة بالحديث لا يضره»[1]

فالغرائب إنما تضر الراوي في إحدى حالين:

أن تكون مع غرابتها منكرة عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة.

أن يكون مع كثرة غرائبه غير معروف بكثرة الطلب.[2]

وعلى هذا فالراوي المتفرد إما أن يكون ضابطاً متقناً، فيكون حديثه صحيحاً يحتج به، وإما أن يكون قريباً من هذا الحد، فيكون حديثه حسناً يحتج به أيضاً، وهو دون الأول، وإما أن يكون بعيداً من هذا، فيكون حديثه ضعيفاً مردوداً.

ولا شك أن الحديث الذي تتابع النقلة على روايته، أقوى من الحديث الفرد، فإن كثرة المتابعات تفيد ثبوت الرواية. قال ابن المبارك: «العلم هو الذي يجيئك من هاهنا وهاهنا.[3]

وكان من أسباب تصنيفهم في الأفراد – أيضاً –: جمع الطرق، ومقارنة المرويات، ومعرفة اتفاقها واختلافها، ومعرفة حديث الراوي المعين وتمييزه عن غيره، واستخدامه في النقد، كأن يحصروا مرويات الراوي المعين عن شيخه، ومعرفة ما صح من حديثه وما لم يصح.

كل هذا ؛ لأن تفرد الراوي يوجد في نفس الناقد ريبة في صحة الحديث، وفي مقابل ذلك فإن موافقته غيره –ولو كان غير قوي– تدل على صحة ما رواه ؛ لذلك اعتنوا بالمتابعة وجودًا وعدمًا، إذ بها يستدل على تقوية الراوي وتحسين حاله.

قال أحمد في هشام بن حسان: «عندنا لا بأس به، ما تكاد تنكر عليه شيئًا، إلا وجدت غيره قد رواه.»[4]

كما أن انتفاء المتابع غمز في الراوي. قال البزار في حديث تفرد به عمر بن شبة –وهو

(١) نصب الراية للزيلعي ٣/ ٧٤
(٢) التنكيل، للمعلمي اليماني ١/ ١٠٤
(٣) شرح علل الترمذي ١/ ٤٠٧
(٤) تهذيب الكمال ٣٠/ ١٩٠

صدوق-: «أحسب أن عمر بن شبة أخطأ فيه؛ لأنه لم يتابعه عليه أحد.»[1]

وذكروا من الجهات التي يتطرق منها الضعف وتعلل بها الروايات، أن تكون الرواية غير محفوظة، والعلل عامتها تدور على تفرد راو يخالفه أقرانه، وفي كتب العلل تذكر الشواذ.

وقد كثر في كلام الأئمة النقاد الحكم على كثير من الأحاديث بالتفرد، فهل ألفاظهم دالة على التعليل؟ أم أطلقت لمجرد الوصف؟ إذ ينبني على ذلك معرفة موقف الناقد الذي أطلق هذا اللفظ من هذا الحديث.

أهداف البحث ودقته:

يهدف البحث إلى جمع الأحاديث التي تفرد بروايتها أهل بلد معين من سنن أبي داود، ودراستها؛ لبيان معنى التفرد عند أبي داود، وتحقيق كلامه.

أما دقته فلما للتفرد من ارتباط وثيق بالعلل، إذ أنه مظنة للوهم والخطأ، وعلل الحديث أدق مباحث السنة.

قال ابن مهدي: «لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»[2] وكانوا يستدلون على العلة بأمور منها: التفرد، أو التفرد مع المخالفة، فلكل حديث أحوال تجعله يختلف في الحكم عن غيره، ومن هنا يصعب إطلاق قاعدة كلية تشمل كل الأفراد.

الدراسات السابقة:

تناول المحدثون قديمًا مسألة التفرد في مصنفاتهم، وبعضهم خصّها بالكتابة، فجمعوا الأحاديث الغرائب والأفراد والنوادر التي رووها عن شيوخهم ولم يروها غيرهم، أو لم تأت من طريق آخر وهي ما تسمى بكتب الأفراد أو الغرائب والأحاديث

(١) مسند البزار ٥ / ٣٨٩
(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٥٢

الحسان والفوائد، وبعضهم تناول الفرد النسبي ، كتفرد أهل بلد أو إمام معين ونحو ذلك ، كما فعل أبو داود.

أما من المعاصرين : فقد جمع الباحث عبد الرحمن الفقيه بعض الأحاديث التي تفرد بها أهل الأمصار من سنن أبي داود، ونشرها في موقع «ملتقى أهل الحديث» على الشبكة العنكبوتية، لكنه لم يستقص، ولم يستوعب الروايات والنسخ المختلفة للسنن، وإنما ذكر الحديث فقط دون تخريجه، أو دراسته لتحقيق كلام أبي داود، وهو ما تميز به هذا البحث، مع التوسع في التخريج، والاستفادة من تخريجات المحققين على السنن، مثل تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط – رحمه الله–

وما سوى ذلك، فلا أعلم أحدًا أفرد هذا الموضوع بكتاب أو بحث مستقل.

تنبيهات مهمة:

هناك تنبيهات ينبغي مراعاتها في تناول مسألة تفرد أهل البلدان في سنن أبي داود، وهي:

الإمام أبو داود صنف كتابه «السنن» على مراحل عدة، فكان يزيد فيه وينقص، وفي كل مرة كان تلاميذه يسمعون منه ويكتبون، لهذا تعددت روايات سنن أبي داود، وأصبح في كل رواية ما ليس في الأخرى، بل أحيانا نجد في الرواية الواحدة ما ليس في الأخرى من زيادة حديث أو جملة أو لفظة. بل إن بعض الرواة عنه كان يضع جملة من نفسه يكتبها في نسخته.

يدل على ذلك تعليق أبي علي اللؤلؤي – أحد رواة السنن عن أبي داود– على حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه "أن رسول الله ﷺ رئي على جبهته، وعلى أرنبته أثر طين من صلاة صلاها بالناس"[1] قال أبو علي: "**هذا الحديث لم يقرأه أبو داود في العرضة**

(١) متفق عليه رواه البخاري في الأذان، باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى ٨٣٦، ومسلم في الصيام، باب استحباب صوم ستة من شوال ١١٦٧.

الرابعة"[1]

هذا يعني أن أبا داود تكرر منه النظر والمراجعة والتثبت من كتابه، وقرئ عليه مرات عدة، حتى إن تلميذه أبا علي اللؤلؤي قد قرأه عليه في مدة عشرين سنة. ولهذا قال أبو عمر الهاشمي تلميذ اللؤلؤي: والزيادات التي في رواية ابن داسه حذفها أبو داود آخراً لأمرٍ رابه في الإسناد.[2]

وقال ابن كثير: «إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة، ويوجد في بعضها ما ليس في الأخرى.»[3]

منهج البحث وخطته:

اعتمد البحث منهج الاستقصاء والاستقراء، فجمعت الأحاديث التي أشار إليها أبو داود في سننه من أن أهل مصر معين تفردوا بروايتها، وذلك من خلال تعقيباته على الأحاديث فيما توافر لدي من نسخ لروايات أبي داود المختلفة مخطوطة ومطبوعة، ثم دراسة هذه الأحاديث لبيان معنى التفرد عند أبي داود، والتحقق من تفرد أهل البلدان بها، فكرت الحديث بإسناده مع كلام أبي داود عليه، ثم بينت لماذا أطلق أبو داود التفرد على هذا الحديث من خلال تراجم رواته، وخرجت الحديث من مظانه لبيان من عليه مداره.

ثم اقتضت طبيعة البحث أن يكون –بعد هذه المقدمة– في:

تمهيد: معنى تفرد أهل بلد ما برواية حديث.

المبحث الأول: أحاديث تفرد بها أهل مكة.

المبحث الثاني: أحاديث تفرد بها أهل المدينة.

المبحث الثالث: أحاديث تفرد بها أهل الشام.

---

(١) ك الصلاة، باب السجود على الأنف ٩١١

(٢) انظر مقدمة السنن لأبي داود، تحقيق الأرناؤوط ٦٥.

(٣) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لأبي إسحاق الأبناسي ١١٧

المبحث الرابع: أحاديث تفرد بها أهل اليمامة.

المبحث الخامس: أحاديث تفرد بها أهل مصر.

المبحث السادس: أحاديث تفرد بها أهل البصرة.

ثم في الخاتمة ذكرت ما توصل إليه البحث من نتائج مرقمة.

والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم.

التعريف بالإمام أبي داود رحمه الله[1]

هو أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن عمران الأزدي السجستاني. عربي من الأزد، قبيلة يمنية. والسجستاني نسبة إلى سجستان، القسم الجنوبي من بلاد الأفغان الآن.

ولد سنة ٢٠٢، ونشأ في أسرة محبة للعلم ومن أهله، لها بعض الاشتغال بالحديث.

كان على مذهب السلف في اتباع السنة والتسليم لها وترك الخوض في مضايق الكلام. ولم ينتسب لمذهب بعينه، بل هو على طريقة أهل الحديث، وإن كان له ميل لمذهب الإمام أحمد؛ لأنه به تفقه.

أشهر شيوخه:

يحيى بن معين الإمام ت٢٣٣ه، وعلي بن المديني الإمام ت ٢٣٤، وأبو بكر بن أبي شيبة ت٢٣٥ه، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، المعروف بابن راهويه ت٢٣٨ه،

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ دمشق ٢٢/ ٢٠٣، وتهذيب الكمال ١١/ ٣٥٦، تاريخ بغداد ١٠/ ٧٥، شذرات الذهب ٢/ ١٦٧، المنتظم ٥/ ٩٧، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٩٣، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٢٧، بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي ص ٩٠: ٩٣، هدية العارفين ١/ ٣٩٥، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٨، معجم البلدان ‹› لياقوت ٣ / ١٩٠.

والإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١، ومحمد بن يحيى الذهلي ت٢٥٨ه. وغير هؤلاء.

أشهر تلاميذه:

الإمام الترمذي ٢٧٩ هـ، و الإمام النسائي ٣٠٣، وأبو بكر الخلال الحافظ ت ٣١١، وأبو عوانة الإسفراييني ت٣١٦ صاحب "المستخرج" على صحيح مسلم، وأبو بكر ابن أبي الدنيا ت ٢٨١، وابنه أبو بكر عبد الله بن أبي داود ت٣١٦، وأبو بشر محمد بن أحمد الدولابي ت ٣٣٣، أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي ت٣٣٣، أحد رواة السنن عنه.

مصنفاته:

له رحمه الله –سوى كتاب السنن– مؤلفات كثيرة، تدل على جلالته وغزارة علمه، منها:

كتاب المراسيل، مسائل الإمام أحمد: وهي مرتبة على أبواب الفقه، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد في الرجال، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل، ورسالته إلى أهل مكة في وصف سننه، وكتاب الزهد، وكتاب التفرد.

وغيرها من كتب لا نجد لها أثراً في عالم المطبوعات أو المخطوطات نسبها العلماء إلى أبي داود رحمه الله.

وفاته:

توفي رحمه الله يوم الجمعة، لأربع عشرة ليلة بقيت من شوال، سنة خمس وسبعين ومائتين.

تمهيد: معنى تفرد أهل بلد برواية حديث

التفرد لغة:

قال الخليل: الفرد ما كان وحده.[1] وقال ابن منظور: الفرد الذي لا نظير له.[2] ويقال في الوصف: شيء فرد، وفَرِد، وفَرَد، وفارد، ومتفرد، ومنفرد، وفريد بمعنى واحد. والجمع: أفراد، وفرادى، ويقال: فرد بالأمر، وأفرد، وتفرد، واستفرد، إذا تفرد به.[3]

التفرد اصطلاحاً:

مفهوم التفرد الاصطلاحي مشابه بشكل كبير لمعناه اللغوي، إذ لم يكن اهتمام العلماء القدامى منصباً على تحرير المصطلحات بقدر ما كان اهتمامهم بالتطبيق العملي؛ وذلك لوضوح هذه المفاهيم في أذهانهم.

وقد عبر المحدثون عن التفرد بتعابير وألفاظ كثيرة ، بعضها مشتق من الجذر (فرد) كـ (تفرد، وانفرد) وبعضها لا علاقة له بالجذر، إنما هي ألفاظ وجمل تدل على التفرد مثل "لا نعرفه إلا من حديث فلان، لم يروه عن فلان إلا فلان، وغيرها" وأقرب الاشتقاقات إلى مصطلح التفرد (تفرد) ولعله الأكثر استخداماً بين المحدثين.

ومن معاني استعمال العلماء للتفرد : تفرد أهل بلد برواية حديث، لا يعرف إلا من رواة هذا البلد.

ويمكن صياغة تعريف جامع للتفرد بأن التفرد هو: ما يأتي من طريق راو واحد، دون أن يشركه غيره من الرواة، سواء أكان بأصل الحديث أو بجزء منه، مع المخالفة أو من دونها، بزيادة فيه ، أو من دون زيادة، في المتن أو في السند، ثقة كان الراوي أو دون ذلك.[4]

ما ينفرد به الصحابي هل يدخل في التفرد؟

ما يفهم من كلام العلماء : عدم دخول الصحابة في قضية التفرد وما يتفرع عنها،

(١) ترتيب كتاب العين ٣ / ١٣٨٢
(٢) لسان العرب ٣ / ٣٣١
(٣) انظر الصحاح ٢ / ٥١٩ ، وتاج العروس ٨ / ٤٨٤
(٤) انظر التفرد في رواية الحديث، عبد الجواد حمام ٨٩

فالحافظ ابن الحنبلي حين عرف الحديث الغريب قال: هو ما ينفرد بروايته واحد في أي موضع كان الانفراد من السند بعد الصحابي.[١]

وكذا قال الملا علي القاري في "شرح النخبة" ، فقد ذكر أن ثمرة مسألة التفرد ومنه الحديث الغريب إنما هي القبول والرد، والصحابة خارجون عن هذا.[٢]

فتفرد الواحد من الصحابة مقبول؛ لأن الحكم على الحديث يراعى فيه طبقة المتفرد، كلما ارتفعت كان أدعى لقبول ما تفرد به.

وقد كانت الرواية في طبقة الصحابة غير متسعة، والأحاديث منها ما لم يتداوله النقلة، فيمكن أن يتفرد الراوي بما لم يشاركه فيه غيره، بالإضافة إلى شهادة النبي ﷺ لهذه الطبقة بالخيرية.

قال ابن حجر: "اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، لم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة"[٣]

وقال الذهبي: "أما الصحابة فبساطهم مطوي وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات فما يكاد يسلم أحد من الغلط، لكنه غلط نادر لا يضر أبدا، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل"[٤]

وقال الأعظمي: "انفراد صحابي ما برواية حديث ما لا يسبب إشكالا ولا يدعو إلى الريبة فضلا عن الطعن، بحجة أنه من الممكن كونه أخطأ في فهم قصد النبي r أو جانب الصواب في حفظه الرواية"[٥]

---

(١) قفو الأثر ٤٧
(٢) ص ٢٣٣
(٣) الإصابة ١/ ١٠
(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم ص٢٤
(٥) منهج النقد عند المحدثين ١١٦

أقسام الحديث الفرد:

قسمه الحاكم إلى أنواع ثلاثة:[1]

الأول: حديث لم يروه إلا أهل بلد معين عن ذلك الصحابي: سواء أتعددت طرق أهل هذا البلد عن الصحابي راوي الحديث أم لم يوجد له إلا طريق واحد، فهذا النوع يمكن أن يكون مطلقاً إذا لم يكن له إلا سند واحد من رواية راو واحد تفرد به، ويمكن أن يكون نسبياً وذلك إذا تعددت الطرق في أهل ذلك البلد.

الثاني: الفرد المطلق: وهو الذي لم يروه إلا راو واحد، بغض النظر عن اختلاف البلدان والأمصار، لكن خصه الحاكم بما كان عن إمام من الأئمة. والظاهر: أنه قصد بالإمام من يكون عليه مدار الحديث، وأراد بالتفرد: التفرد عن مدار الحديث.

الثالث: ما يتفرد به أهل بلد عن أهل بلد آخر: كأن يكون الحديث في أهل المدينة ثم ينفرد عنهم أهل مكة، ولا يرويه غيرهم عن أهل المدينة. ولعل هذه الصورة ليست نوعاً مستقلاً عما سبق، إنما تعود للنوعين السابقين

وذلك لأنه: إن كان المنفرد من أهل البلد الآخر واحداً، فهو فرد مطلق من هذه الناحية، وهو فرد نسبي من ناحية كون الراوي من أهل بلد آخر لم يروه غيره من أهل باقي الأمصار.

أما إن روى عدد من الرواة من أهل البلد الثاني الحديث عن أهل البلد الأول، ولم يروه غيرهم من الرواة، فهذا فرد نسبي، كتفرد أهل مكة عن أهل المدينة أي بالنسبة لهم.

وبعد عرض أقسام الأفراد عند الحاكم ندخل في تقسيم الحديث الفرد وما يتعلق به.

الفرد المطلق:

وهو القسم الأول من نوعي الفرد، قال ابن الصلاح هو: "ما ينفرد به واحد عن كل

---

(١) معرفة علوم الحديث ٩٦

أحد"[1]. وهذا النوع كثير الوقوع، وله مكانته، وجل ما يصفه المحدثون بأنه فرد إنما يقصدون به الفرد المطلق.

أنواعه:

قال ابن حجر: المطلق ينقسم إلى نوعين

أحدهما: تفرد شخص من الرواة بالحديث

والثاني: تفرد أهل بلد بالحديث دون غيرهم

والأول ينقسم أيضا إلى نوعين: الأول يفيد كون المنفرد ثقة، والثاني لايفيد[2].

فابن حجر يفرق بين نوعين للمطلق، مطلق باعتبار شخص واحد تفرد به، لم يروه غيره، ومطلق باعتبار تفرد أهل بلد لم يروه غيرهم، فهذا مطلق باعتبار تفرد أهل البلد عن باقي البلاد ولو تعددت الطرق عندهم.

وتفرد أهل البلد الذي جعله من نوع المطلق لا يخلو من أحد حالين:

أن لا يوجد للحديث سوى سند واحد، ينفرد به راو واحد من أهل هذا البلد وغيره، فهذا في حقيقته فرد مطلق، ولكن يمكن أن يعد تفرداً نسبيا إذا نظرنا إلى باقي البلدان وتفرده عنها، فهو مطلق باعتبار، ونسبي باعبتار آخر.

أما إذا تعددت أسانيد أهل البلد الواحد، ولم توجد للحديث رواية عند غيرهم، فهذا لا يسمى فرداً مطلقاً، إنما هو فرد نسبي، أي بالنسبة إلى باقي الأمصار فرد، أما بالنسبة إلى أهل هذا البلد فليس فردا.[3]

---

(١) علوم الحديث ٨٨
(٢) النكت ٧٠٣
(٣) انظر التفرد في رواية الحديث ٢٣١

الفرد النسبي:

هو: "ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة ، أيا كانت تلك الجهة "[1] كأن ينفرد راو برواية الحديث عن شيخ لم يروه عنه غيره، وإن كان معروفاً من غير طريق هذا الشيخ، أو يكون رواة الحديث ورجال أسانيده كلهم من بلد واحد، ولا يخرج الحديث على تعدد طرقه عن أهل هذا البلد، فيكون الحديث فرداً بالنسبة لأهل البلاد الأخرى، وهذا سبب تسميته بالتفرد النسبي.

أنواعه: لخصها ابن حجر في أربعة أنواع:[2]

الأول: تفرد شخص عن شخص.

الثاني: تفرد أهل بلد عن شخص. بأن ينحصر مدار الإسناد في شخص، وينفرد بالرواية عنه أهل بلد معين دون غيرهم.

الثالث: تفرد شخص عن أهل بلد، وهو عكس الذي قبله، وهو قليل جداً، وصورته أن ينفرد شخص عن جماعة بحديث تفردوا به. ولم يأت الحافظ له بمثال.

الرابع: تفرد أهل بلد عن أهل بلد أخرى. وصورته أن يروى الحديث بطرق عدة في أهل بلد واحد كالكوفة مثلا، ثم يرويه أهل بلد آخر عنهم كالبصرة، بطرق متعددة أيضا، ولا يرويه غيرهم عن أهل الكوفة. وهذه صورة نظرية بعيدة الوقوع، لا يخلو لها التمثيل من تكلف، إلا أن يكون المراد بتفرد أهل بلد، تفرد راو منهم، ولعل هذا هو الذي قصده الحافظ.

إطلاق التفرد على أهل بلد، والمراد واحد منهم:

كثير من المحدثين يطلقون تفرد أهل بلد على تفرد راو واحد منهم. فيقولون مثلا: تفرد به أهل مكة، والمراد تفرد راو من أهل مكة، كما يطلقون التفرد على سند،

---

(١) منهج النقد ٤٠٠

(٢) النكت ٧٠٥

وإنما يقصدون من عليه مدار الإسناد. هذا يجري كثيراً في كلام المحدثين : كأبي داود والترمذي ، وغيرهم.

وهذا النوع من الأفراد يدخل في الفرد المطلق في حقيقته، فمن أطلق على حديث أنه من أفراد أهل بلد، وهو من أفراد راو معين، فإنما هو تجوز وخروج عن الاستعمال الحقيقي، وإن أطلقوا النسبية عليه.

المبحث الأول

أحاديث تفرد بها أهل مكة

١ ـ قال أبو داود:[١]

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْإِزَارَ، وَالْخُفُّ لِمَنْ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ".[٢]

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثُ أَهْلِ مَكَّةَ ، وَمَرْجِعُهُ إِلَى الْبَصْرَةِ ، إِلَى جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَالَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ مِنْهُ ذِكْرُ السَّرَاوِيلِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَطْعَ فِي الْخُفِّ.[٣]

إنما قال أبو داود ذلك لأن عمرو بن دينار –الذي عليه مدار الحديث– من أهل مكة، وباقي رجال الإسناد بصريون. أما عمرو بن دينار، فهو أبو محمد المكي، "قِيلَ لِإِيَاسِ ابْنِ مُعَاوِيَةَ: أَيُّ أَهْلِ مَكَّةَ رَأَيْتَهُ أَفْقَهُ؟ قَالَ: أَسْوَاهُمْ خُلُقًا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ"، وقال الذهبي: "أفتى بمكة ثلاثين سنة"[٤]. وأما البصريون فهم: سليمان بن حرب: وإن

---

(١) ك المناسك، باب فيما يلبس المحرم ١٨٢٩

(٢) متفق عليه، رواه البخاري في اللباس، باب السراويل ٥٣٨٣، ومسلم في الحج، باب ما يبح للمحرم ٢٠٢٢.

(٣) قول أبي داود هذا أثبتناه من هامش النسخة المصورةٌ عن الأصل الخطيِّ الموجودِ في جامعة برنستون في أمريكا، مجموعة يهودا، تحت رقم (٥٩٦)، وكتب فوقَه: صح لمحمد بن داسه.

(٤) سير السلف للأصفهاني ٨٤٠، والسير للذهبي ٥ / ٣٠١، وانظر: التاريخ الكبير ٦/ ٣٢٨، والتهذيب ٨/ ٢٨

كان قاضياً في مكة إلا أنه بصري أزدي، عزل من القضاء فرجع إلى البصرة ومات بها سنة ٢٢٤[١]. وحماد بن زيد: أبو إسماعيل الأزرق، بصري من الأزد، قال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت بالبصرة أفقه من حماد[٢]. وجابر بن زيد: الأزدي أبو الشعثاء البصري، قال: "لقيني ابْن عُمَر فَقَالَ: يا جَابِر، إنك من فقهاء أهل البصرة، وستستفتى ، فلا تفتين إلا بكتاب ناطق ، أو سنة ماضية"[٣].

لكن قول أبي داود: والذي تفرد به (أي الكلام الذي تفرد به جابر) منه (أي من الحديث) ذكر السراويل ، فإنه لم يذكر السراويل عن ابن عباس غير جابر بن زيد، وكذا قال الحافظ في الفتح[٤]، فلم ينفرد جابر بن زيد بهذا، بل جاء عن ابن عباس بإسناد صحيح عند ابن أبي شيبة، والطبراني في "الكبير" من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: إذا لم يجد المحرم إزاراً فليلبس سراويل، وإذا لم يجد نعلين فليلبس خفين.[٥]

وأما قوله: ولم يذكر (أي جابر) القطع في الخف، فهو إشارة إلى ما رواه النسائي من طريق إسماعيل بن مسعود، عن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَاراً، فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ"[٦]

هذه الزيادة "وليقطعهما أسفل من الكعبين" يشير أبو داود إلى أنها شاذة عن جابر، وهي كما قال، فقد تفرد بها إسماعيل بن مسعود المذكور، ورواه صالح بن

---

(١) الثقات لابن حبان ٨/ ٢٧٦، وطبقات ابن سعد ٧/ ٢١٩

(٢) تهذيب الكمال ٧/ ٢٤٦، وقال فيه الثوري: رجل البصرة بعد شعبة ذلك الأزرق، تاريخ الإسلام ٤/ ٦٠٩

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ٢٠٤، وانظر: تهذيب الكمال: ١/ ١٧٨، وطبقات ابن سعد: ٧/ ١٧٩

(٤) فتح الباري ٣/ ٣٢١

(٥) المصنف ٤/ ١٠١، المعجم الكبير للطبراني ٣/ ١٦٠

(٦) سنن النسائي الصغرى، كتاب مناسك الحج، باب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام ٢٦٧٩

حاتم بن وردان، وهو ثقة احتج به مسلم فقال: نا يزيد بن زريع ، فلم يذكر الزيادة.[1]

وتابع يزيد بن زريع إسماعيل بن علية فقال: عن أيوب به، دون الزيادة.[2] بل لقد زاد ابن جريج زيادة أخرى تبطل تلك الزيادة ، فقد قال في روايته: قلت: لم يقل "ليقطعهما"؟ قال: لا.[3]

المبحث الثاني

أحاديث تفرد بها أهل المدينة

١ ـ قال أبو داود:[4]

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ ﷺ يَسْتَنُّ وَعِنْدَهُ رَجُلانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ فِي فَضْلِ السِّوَاكِ، أَنْ كَبِّرْ أَعْطِ السِّوَاكَ أَكْبَرَهُمَا"[5]

قَالَ أَحْمَدُ ـ هُوَ ابْنُ حَزْمٍ: قَالَ لَنَا أَبُو سَعِيدٍ ـ هُوَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : "هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ"

أحمد : هو ابن سعيد بن حزم، وأبو سعيد أحمد بن محمد ابن الأعرابي ، أحد رواة

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ١٢٨٠٩. وصالح بن حاتم بن وردان أبو محمد البصري، من شيوخ مسلم والبغوي، سمع أباه وحماد بن زيد، وثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن عدي: صدوق، ت ٢٣٦ه.(تاريخ الإسلام ٥ / ٨٣٩، الكامل لابن عدي ٣ / ١٩٨، الثقات لابن حبان ٦ / ٢٣٧)

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الحج، باب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لم يجد نعلين ٣٦٤٥

(٣) أخرجه أحمد ٢٠١٥ وإسناده صحيح على شرط الشيخين

(٤) ك الطهارة، باب في الرجل يستاك بسواك غيره ٥٠

(٥) إسناده صحيح: صححه النووي، وابن العراقي كما في «فيض القدير» ٢ / ٢٤٤، والبدر العيني في «عمدة القاري» ٣ / ١٨٧، وقال ابن الملقن في «البدر المنير» ٢ / ٤٨، وابن حجر في «الفتح»: إسناده حسن، ومعناه في صحيح مسلم من حديث ابن عمر ٣٠٠٣. ورواه البزار ٨٢، وابن عدي في الكامل ٤٧٧٣، وابن أبي حاتم في العلل ٢٥١٥.

السنن عن أبي داود. وكانت هذه العبارة في نسخة ابن الأعرابي، فبعض النساخ أدرجها في نسخة اللؤلؤي، وغرض ابن الأعرابي من هذا أن الحديث من متفردات أهل المدينة، لم يروه غيرهم ؛ وهذا لأن عروة بن الزبير روى هذا الحديث وهو مدني. وفي بعض ترجمة أبي داود أن العبارة المذكورة من كلام أبي داود، وهو خطأ واضح[١].

وروى مسلم هذا الحديث من طريق نافع مولى ابن عمر ، وهو مدني أيضاً.[٢]

ورواه أيضاً ابن أبي حاتم في «العلل» من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان المديني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.[٣]

فالغرابة في الحديث في أصل السند، في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي.

محمد بن عيسى: هو ابن نجيح أبو جعفر، ابن الطَّبَّاع ، بَغْدَادِيّ، تَحَوَّلَ إِلَى الشَّام ورابط بأذنه[٤]. وعَنبَسَة بْن عَبد الواحد: هو ابْن أُمَيَّة، القُرَشِيُّ، قال البخاري: «يُعَدُّ فِي الكُوفيين»، وقال الذهبي: «من أهل الكوفة».[٥] أما أهل المدينة، فهم: هشام بن عروة بن الزبير، قال البخاري: حديثه في أهل المدينة»، وقال ابن حبان: «من حفاظ أهل المدينة»[٦]. وأبوه عروة بن الزبير، أحد الفقهاء السبعة في المدينة[٧].

٢ ــ قال أبو داود:[٨]

حدَّثنا محمد بن بشار، حدَّثنا ابن أبي عَدي، أنبأنا هشام بن حسان، حدَثني عكرمةُ

---

(١) انظر غاية المقصود في حل أبي داود، لأبي الطيب العظيم آبادي، ١/ ٢١٢.
(٢) صحيح مسلم كتاب الأدب، باب مناولة الأكبر ٢٢٧١ وعلقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم ٢٤٦.
(٣) العلل ٥ ٢٥١
(٤) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٨٦
(٥) التاريخ الكبير للبخاري ٧/ ٣٨، تاريخ بغداد ١٤/ ٢٢٠
(٦) التاريخ الكبير للبخاري ١/ ٢٥٦، ومشاهير العلماء لابن حبان ١٣١
(٧) وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٥، تهذيب التهذيب ١١ / ٤٩
(٨) ك الطلاق، باب في اللعان، ٢٢٥٤

عن ابن عباس: أن هلالَ بن أميةَ قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك ابن سَحماء، فقال النبيﷺ: "البينةَ أو حَدٌّ في ظهرك" فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا رجُلاً على امرأته يلتمس البيِّنةَ؟ فجعل النبي ﷺ يقول: "البينةَ وإلا فحَدٌّ في ظهرك" فقال هلالٌ: والذي بعثك بالحق إني لصادق، وليُنزلنَّ الله في أمري ما يبرِّئ ظهري من الحد، فنزلت "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ" قرأ حتى بلغ "لَمِنَ الصَّادِقِينَ" فانصرف النبي ﷺ، فأرسل إليهما فجاءا، فقام هلالُ بن أُميةَ فشهد والنبيُّ ﷺ يقول: "الله يعلم أن أحدَكما كاذبٌ، فهل منكما مِن تائب؟" ثم قامتْ فشهدتْ، فلما كان عند الخامسة "أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ" ، وقالوا لها: إنها مُوجِبَةٌ، قال ابن عباس: فتلكَّأت ونكصت حتى ظننا أنها سترجع، فقالت: لا أَفْضَحُ قومي سائرَ اليوم، فَمَضَتْ، فقال النبي ﷺ: "أَبْصِرُوهَا فإن جاءَت بهِ أكحَلَ العينين، سابغَ الأليتَين، خَدلَّج الساقَين، فهو لشريكِ بن سَحْماء" فجاءت به كذلك، فقال النبي ﷺ: "لولا ما مضى من كِتابِ اللهِ لكان لي ولها شأن"[1]

قال أبو داود: وهذا مما تفرد به أهل المدينة، حديث ابن بشار حديث هلال.

أي: إن هذا الحديث حديث ابن عباس الذي فيه قصة اللعان لهلال بن أمية، تفرد به أهل المدينة، كعكرمة وابن عباس، وقوله: حديث ابن بشار حديث هلال، أي: حديث ابن بشار ـ شيخ أبي داود ـ هو حديث هلال في قصة ملاعنته لزوجته، فيكون حديث هلال بدلا من حديث بشار، أو منصوب على نزع الخافض. وإنما قال أبو داود ذلك؛ لأن مدار الحديث على عكرمة المدني، تفرد به، وكل طرق الحديث إليه، رواه عنه هشام بن حسان البصري، وعباد بن منصور البصري، كما في أبي داود.[2]

رواة الحديث:

عكرمة: مولى ابن عباس، قرشي، هاشمي، مدني، أصله من البربر من أهل المغرب[3].

---

(١) رواه البخاري في تفسير القران، باب ويدرأ عنها العذاب ٤٧٤٧.

(٢) انظر بذل المجهود ١٠/٤٠٧، وحديث عباد بن منصور رواه أبو داود رقم ٢٢٥٦

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ٣/١٠٦، رجال صحيح مسلم لابن منجويه ٢/١٠٩، التاريخ الكبير للبخاري

وبقية الإسناد بصريون، وهم:

محمد بن بشار: بندار، قال الذهبي: "كان بندار عارفاً متقناً بصيراً بحديث البصرة، لم يرحل براً بأمه، واقتنع بحديث بلده" وقال النحات: "بندار، بصري".[1] وابن أبي عدي: هو محمد بن إبراهيم، قال الذهبي: "بصري ثقة"[2]. وهشام بن حسان: الأزدي القردوسي، قال ابن عدي: "بصري، يكنى أبا عبد الله"[3].

٣- قال أبو داود:[4]

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَهَذَا حَدِيثُهُ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ رُكَانَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقِتْ فِي الْخَمْرِ حَدًّا"، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلُقِيَ يَمِيلُ فِي الْفَجِّ، فَانْطُلِقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا حَاذَى بِدَارِ الْعَبَّاسِ، انْفَلَتَ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَالْتَزَمَهُ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ، وَقَالَ: "أَفَعَلَهَا؟" وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ.[5]

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، حَدِيثُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ هَذَا"

لكن ليس في هذا الإسناد من أهل المدينة إلا عكرمة، وابن عباس، فالتفرد في الحديث في أصل السند، في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي.

أطلق أبو داود التفرد على أهل المدينة، وأراد به واحدا منهم، فالمعنى أن حديث

٤٩/٧

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٦/١٦٥، معرفة رجال البخاري للنحات ١٢٢، وانظر: الثقات لابن حبان ٩/ ٢٣٢.

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي ٣/٦٤٧، وانظر: طبقات ابن سعد: ٧ / ٢٩٢

(٣) الكامل لابن عدي ٨/ ٤١٥، وقال ابن حبان: كان ينزل القراديس بالبصرة فنسب إليه. المشاهير ٢٣٩.

(٤) ك الحدود، ما جاء في حد الخمر ٤٤٧٦

(٥) إسناده ضعيف، لجهالة ابن ركانة، ثم إن في متنه مخالفة للأحاديث الصحيحة، وأخرجه النسائي في الكبرى ٥٢٧١ و ٥٢٧٢. وأحمد ٢٩٦٣. والبيهقي في الكبرى ١٦٠٩٤، والحاكم ٨١٩٢، والطبراني في الكبير ١١٣٤٩

الحسن بن علي الخلال هذا، تفرد به عكرمة عن ابن عباس، وعكرمة معدود في أهل المدينة، فأضاف التفرد إليه تجوزاً. والله أعلم.

عكرمة: مولى ابن عباس، قرشي، هاشمي، مدني، أصله من البربر من أهل المغرب[1].

وأما بقية الإسناد فهم: الحسن بن علي، الخلال، نزيل مكة، سكن نيسابور، لكن قال ابن عدي: «له كتاب صنفه في السنة، ولما ذكره أبو سعيد بن يونس في «تاريخه» قال: حدث بمصر نحو سنة ثلاثين»[2]. ومحمد بن المثنى العنزي، أبو موسى، معروف بالزمن، بصري[3]. وأبو عاصم، هو ضحاك بن مخلد، النبيل، بصري أيضاً[4]. وابن جريج، هو: عبد الملك بن جريج، أبو الوليد، مكي، أول من صنف الكتب بمكة.[5] ومحمد بن علي بن ركانة: قرشي، هاشمي، قال المزي: حجازي، روى له أبو داود حديثاً واحداً[6].

المبحث الثالث

أحاديث تفرد بها أهل الشام

١ ــ قال أبو داود:[7]

حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ثَوْرٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَذِّنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَقِنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ" – ثُمَّ سَاقَ نَحْوَهُ عَلَى

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٣/ ١٠٦، رجال صحيح مسلم لابن منجويه ٢/ ١٠٩، التاريخ الكبير للبخاري ٧/ ٤٩

(٢) التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٩٩، وانظر أسامي مشايخ البخاري لابن منده ٤٢.

(٣) تقريب التهذيب ٢٠٤، الثقات لابن حبان ٩/ ١١١، تاريخ بغداد ٤/ ٥١

(٤) الطبقات الكبرى ٧/ ٢١٦، التاريخ الكبير ٤/ ٣٣٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٤٦٣

(٥) تذكرة الحفاظ ١ / ١٦٠ ؛ والأعلام ٤ / ٣٠٥ ؛ تاريخ بغداد ١٠ / ٤٠٠، التاريخ الكبير ٥/ ٤٢٢

(٦) تهذيب الكمال ٢٦/ ١٦٣، وانظر: التاريخ الكبير للبخاري ١/ ١٨٣، الثقات لابن حبان ٧/ ٣٦٤

(٧) ك الطهارة، باب أيصلي الرجل وهو حاقن ٩١

هَذَا اللَّفْظ قَالَ: "وَلَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَؤُمَّ قَوْمًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، وَلَا يَخْتَصَّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ"(١)

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "هَذَا مِنْ سُنَنِ أَهْلِ الشَّامِ لَمْ يُشْرِكْهُمْ فِيهَا أَحَدٌ"(٢)

أي: إن رواة هذا الحديث كلهم شاميون، لم يرو إلا من طرقهم.

محمود بن خالد بن يزيد السلمي، نسبة إلى "سلمية الشام" قال النسائي: "دمشقي ثقة"(٣). و أحمد بن علي النميري، السلمي إمام مسجد سلمية، قال ابن منده: "هو حمصي"(٤). و ثور بن يزيد، قال ابن سعد: من أهل حمص، قال ابن حبان: "من متقني الشاميين"(٥). و يزيد بن شريح الحضرمي الشامي، قال الدارقطني: "حمصي، يعبر به"(٦). وأبو حي المؤذن، شداد بن حي، قال المزي: "حديثه في أهل الشام"(٧).

---

(١) إسناده ضعيف: يزيد بن شريح الحضرمي غير مشهور بالحفظ والعدالة، وغاية ما قيل فيه: من صالحي أهل الشام، وذكره ابن حبان في « الثقات» ٥ / ٥٤١ وهو معروف بتساهله في التوثيق. وأما الدارقطني فقال: «يعتبر به» سؤالات البرقاني له ٧٢ أي: ولا يحتج به إذا انفرد. وهذا مما تفرد به، ولذلك قال الحافظ في «التقريب» ٦٠٢: مقبول، يعني: إذا توبع، وإلا فلين الحديث، كما نص على ذلك في المقدمة. وأما أبو حي المؤذن؛ فهو مثل يزيد أو دونه؛ فإنه لم يذكره أحد من النقاد غير ابن حبان في «الثقات» ٥ / ٥٧٩، وأشار الذهبي في «الكاشف» ١/ ٤٨١ إلى تضعيف توثيقه بقوله: «وُثق»، وأما الحافظ، فقال فيه: «صدوق» التقريب ٢٦٤ قال الترمذي: «روي عن يزيد بن شريح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وكأن حديث يزيد بن شريح عن أبي حي المؤذن عن ثوبان– في هذا– أجود إسناداً وأشهر ". السنن، ك الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء ٣٥٧، وقد اضُطرب فيه، رواه أحمد بن علي عن ثور عن يزيد عن أبي حي عن أبي هريرة. وخالفه شعيب بن إسحاق عن ثور بن يزيد عن يزيد عن أبي هريرة فأسقط من الإسناد: أبا حي. أخرجه الحاكم ٥٩٨، واختلف فيه على ثور بن يزيد. قال الدارقطني في "العلل" ٨/ ٢٨٢: "والصحيح عن حبيب بن صالح، عن يزيد بن شريح، عن أبي حي، عن ثوبان"

(٢) قوله: «قال أبو داود ... « زيادة أثبتناها من روايتي ابن داسه والرملي.

(٣) تاريخ مشق ٥٧ / ١٠٩.

(٤) تهذيب الكمال ١/ ٤١١، ميزان الاعتدال ١/ ١٢٠.

(٥) الأسامي والكنى ٥ / ٢٧٨، فتح الباب ١/ ٢٨٦

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني ٧٢١

(٧) تهذيب الكمال ١٢/ ٣٩٢، وقال البخاري: حديثه في الشاميين. التاريخ الكبير ٤ / ٢٢٦

المبحث الرابع

أحاديث تفرد بها أهل اليمامة

١ ـ قال أبو داود:[١]

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَلَا يَهِيدَنَّكُمُ السَّاطِعُ الْمُصْعِدُ، فَكُلُوا

وَاشْرَبُوا حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمُ الْأَحْمَرُ"[٢]

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْيَمَامَةِ"[٣]

محمد بن عيسى، ابن الطباع، أبو جعفر البغدادي، انتقل إلى الشام وسكن أذنة[٤].

وبقية الرواة كلهم من أهل اليمامة: ملازم بن عمرو السحيمي، قال البَرْقانيّ: سَمِعْتُ الدَّارَقُطْنِيّ يقول: ملازم بن عمرو يمامي، ثقة، أقام بالبصرة، قلتُ حديثه عن عبد الله ابن بدر اليمامي، عن قيس بن طلق، عن أبيه، قال كلهم من أهل اليمامة وهذا إسناد مجهول يخرج[٥]. وعبد الله بن النعمان، السحيمي، قال ابن حبان: من أهل اليمامة[٦].

---

(١) ك الصوم، باب في وقت السحور ٢٣٤٨

(٢) إسناده حسن: تكلم بعضهم في قيس بن طلق، ضعفه أحمد، ويحيى في إحدى الروايتين عنه، ووثقه ابن معين، والعجلي، وابن حبان. وقال الذهبي -بعد أن ذكر قول من جرحه-: «قال ابن القطان: يقتضي أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً». ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩٧، رواه الترمذي في الصوم، باب ما جاء في بيان الفجر ٧٠٥، وقال: حسن غريب، وابن خزيمة ١٩٣٠، والطبراني في الكبير ٨٢٥٧، والدارقطني في سننه ٢١٨٨.

(٣) مقالة أبي داود هذه زيادة أثبتناها من هامش النسخة المصورةٌ عن الأصل الخطيِّ الموجود في جامعة برنستون في أمريكا، مجموعة يهودا، تحت رقم (٥٩٦)، وأشار هناك إلى أنها في رواية أبي عيسى الرملي.

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ١/ ٢٠٣، تاريخ بغداد ٣/ ٦٨٩

(٥) موسوعة أقوال الدارقطني في رجال الحديث ٢/ ٦٧٤، والحديث المشار إليه بهذا الإسناد هو حديث أبي داود هنا لكنه من طريق عبد الله بن بدر مكان عبد الله بن النعمان. رواه الطحاوي في شرح الآثار ٢٠٣٧.

(٦) الثقات لابن حبان ٧/ ٤٧، تهذيب الكمال، ١٦/ ٢٢٢.

ُقيس بن طلق، قال الدارمي: سألت يحيى بن معين، قلت: عبد الله بن نعْمَان عَن قيس ابن طلق؟ قَالَ: شُيُوخ يمامية ثِقَات[1]. ُطلق بن علي، قال العجلي: من أصحاب النَّبِي ﷺ يمامي، وَهُوَ وَالِد قيس[2].

المبحث الخامس

أحاديث تفرد بها أهل مصر

١ ــ قال أبو داود:[3]

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي فَلَا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ"[4] **قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ مِصْرَ"**

أكثر رجال هذا الإسناد من أهل مصر، لهذا قال أبو داود: تفرد به أهل مصر، أما الحسن بن علي، الخلال، فهو نزيل مكة، سكن نيسابور، لكن قال ابن عدي: "له كتاب صنفه في السنة، ولما ذكره أبو سعيد بن يونس في "تاريخه" قال: حدث بمصر نحو سنة ثلاثين"[5]. ُأبو عبد الرحمن المقرئ: قرشي أصله، من البصرة، وذكره أبو العرب في القادمين إلى إفريقيا، فلعله دخل مصر، لكن لم أجد من صرح بذلك[6].

وأما المصريون، فهم:

---

(١) تاريخ ابن معين رواية الدارمي ١٤٣
(٢) الثقات ١/ ٤٨٢
(٣) ك الوصايا، باب ما جاء في الدخول في الوصايا ٢٨٦٨
(٤) أخرجه مسلم في الإمارة، باب كراهية الإمارة بغير ضرورة ١٨٢٦.
(٥) التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٩٩، وانظر أسامي مشايخ البخاري لابن منده ٤٢.
(٦) طبقات علماء إفريقيا لأبي العرب التميمي ص ٨١، وانظر الطبقات الكبرى ٦/ ٤٣.

سعيد بن أبي أيوب: قال ابن حبان: "من جلة المصريين وقدماء مشايخه"[1].

عبيد الله بن أبي جعفر: قال الذهبي: الإمام، الحافظ، فقيه مصر، أبو بكر المصري"[2].

سالم بن أبي سالم الجيشاني: قال الذهبي: "ولي قضاء مصر"[3]. أبو سالم: سفيان بن هانئ: قال أبو نعيم: "عداده في المصريين"[4].

٢- قال أبو داود:[5]

حدثنا أحمد بن يونس، ثنا زهير، ثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ قال " إنها ستفتح لكم أرض العجم، وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات، فلا يدخلنها الرجال إلا بالأزر، وامنعوها النساء إلا مريضة أو نفساء"[6] **قال أبو داود: انفرد أهل مصر بإسناده.**[7]

رواة الحديث:

أحمد بن يونس: كوفي، قال الباجي: من صالحي أهل الكوفة وسنييها[8].

زهير: ابن معاوية، أبو خيثمة، كوفي، قال ابن عيينة لرجل: عليك بزهير بن

---

(١) مشاهير علماء الأمصار ص٣٠٢، وانظر تاريخ ابن معين ٤/ ٤٤٠

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي ٦/ ١٩٠ وانظر مختصر تاريخ دمشق ١٥/ ٣٠٥

(٣) تاريخ الإسلام ٣/ ٩١٤، وانظر التاريخ الكبير للبخاري ٤/ ١١١، تهذيب الكمال ١٠/ ١٤٠

(٤) معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣/ ١٣٩١، وانظر ثقات للعجلي ٤٩٩، تاريخ ابن يونس المصرى ١/ ٢١٤

(٥) ك الحمام باب النهي عن التعري ٤٠١١

(٦) إسناده ضعيف لضعف عبد الرحمن بن زياد، قال ابن معين: ضعيف، الكامل ٥/ ٤٥٧، وقال أحمد: ليس بشيء، التهذيب ١٧/ ١٠٥، وكذلك ضعف شيخه عبد الرحمن بن رافع، قال البخاري: في حديثه مناكير، التاريخ الكبير (٥/ ٢٨٠) وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» ٥/ ٩٥ وقال: لا يحتج بخبره، إذا كان من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وإنما وقع المناكير في حديثه من أجله. وأخرجه ابن ماجه في الأدب باب دخول الحمام ٣٧٤٨، والطبراني في الكبير ٥٩، والبيهقي في الكبرى ١٤٨٠٤ وعبد الرزاق ١١١٩.

(٧) قول أبي داود هذا يوجد في نسخة من رواية ابن داسه، بمكتبة رئيس الكتاب بتركيا، تحت رقم (١٤٥)

(٨) التعديل والتجريح ١/ ٢٣٨، وروى عنه الذهبي حديثاً ثم قال: صحيح، كوفي الإسناد. السير ١٠/ ٤٥٨

معاوية فما بالكوفة مثله، سكن أواخر عمره الجزيرة ومات بها.[1] عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: الإفريقي، مصري، قال أحمد الحاكم: عداده في أهل مصر، وهو أول مولود في الإسلام، بعد فتح إفريقيا[2]. عبد الرحمن بن رافع، التنوخي، أبو الجهم، مصري، قال ابن حبان: من ثقات المصريين[3]. أحمد بن يونس، وزهير بن معاوية كوفيان، وعبد الرحمن بن زياد وعبد الرحمن بن رافع مصريان، وإنما قال أبو داود: انفرد أهل مصر بإسناده، لأن عبد الرحمن بن زياد المصري تفرد بإسناده، أطلق التفرد إلى أهل مصر على ما لم يروه إلا واحد منهم، وأضافه إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازاً.

قال البيهقي: « هذا حديث يتفرد به عبد الرحمن بن زياد الإفريقي.[4]

٣- قال أبو داود:[5]

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ الْمِصْرِيَّ، عَنْ عَيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيِّ، أَنَّ شِيَيْمَ بْنَ بَيْتَانَ، أَخْبَرَهُ عَنْ شَيْبَانَ الْقِتْبَانِيِّ، قَالَ: إِنَّ مَسْلَمَةَ بْنَ مُخَلَّدٍ اسْتَعْمَلَ رُوَيْفِعَ بْنَ ثَابِتٍ عَلَى أَسْفَلِ الْأَرْضِ، قَالَ شَيْبَانُ: فَسِرْنَا مَعَهُ مِنْ كَوْمِ شَرِيكٍ، إِلَى عَلْقَمَاءَ أَوْ مِنْ عَلْقَمَاءَ إِلَى كَوْمِ شَرِيكٍ يُرِيدُ: عَلْقَامَ فَقَالَ رُوَيْفِعٌ: «إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَأْخُذُ نِضْوَ أَخِيهِ عَلَى أَنَّ لَهُ النِّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ، وَلَنَا النِّصْفُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَطِيرُ لَهُ النَّصْلُ وَالرِّيشُ، وَلِلْآخَرِ الْقِدْحُ" ثُمَّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ مِنْهُ بَرِيءٌ."[6]

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٤/ ٦٢٢، وانظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٧٦

(٢) الأسامي والكنى للحاكم ١/ ٢٧٥، وانظر: طبقات علماء إفريقيا ص٢٧، والكامل لابن عدي ٥/ ٤٥٨

(٣) مشاهير علماء الأمصار ١٩٥، وهو من عشرة أرسلهم عمر بن عبد العزيز لإفريقيا. الأعلام ٣/ ٣٠٦

(٤) شعب الإيمان ٦/ ١٥٩

(٥) ك الطهارة، باب ما ينهى عنه أن يستنجى به ٣٦

(٦) قال النووي في المجموع ١/ ٢٩٢: رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد. وكذا قال ابن الملقن في «البدر

قال أبو داود: تفرد بهذا الحديث أهل مصر.[1]

رواة الحديث:

يزيد بن خالد الرملي الهمداني، قال الذهبي: شيخ الرملة ومسندها[2]. المفضل بن فضالة القتباني، أبو معاوية، مصري، قال المزي: كان قاضي مصر، وقال ابن معين: كان مصرياً رجل صدق[3]. عياش بن عباس القتباني: أبو عبد الرحيم، مصري، قال ابن حبان: من ثقات أهل مصر [4]. شييم بن بيتان القتباني، مصري، قال ابن حبان: من رهط رويفع بن ثابت المصري[5]. شيبان بن أمية القتباني، أبو حذيفة، مصري، قال ابن يونس: شهد فتح مصر[6].

رواة هذا الحديث مصريون إلا شيخ أبي داود يزيد بن خالد، لهذا قال: تفرد بهذا الحديث أهل مصر، والقصة كلها وقعت في مصر، وقد رواه مرة أخرى بعده مباشرة بإسناد مصري كله.

المنير» ٢/ ٣٥٢، وسكت عنه الحافظ في «التلخيص» ١/ ٤٩٩- ٥٠٠ وسكت عنه المنذري أيضاً رقم ٣٣، وأخرجه من طريق المصنف البيهقي في الكبرى ٥٣٤، والبغوي في شرح السنة ٢٦٨٠ وأخرجه أحمد ١٦٩٩٥، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٢١٩٦، والبزار ٢٣١٧، والطبراني في الكبير ٤٤٩١، والمزي في التهذيب ١٢/ ٥٩١ من طريق المفضَّل بن فضالة به. وأخرجه النسائي في المجتبى في الزينة، باب عقد اللحية ٥٠٦٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٧٥٢ من طريق عياش بن عباس عن شييم أنه سمع رويفع، فقد سمع شييم من رويفع مباشرة، وبواسطة، والواسطة شيبان القتباني مجهول، فالحديث صحيح بإسقاط الواسطة.

(١) قول أبي داود هذا جاء في حاشية نسخة مكتبة جامعة برنستون رقم ٥٩٦، من خط أبي علي الغساني.

(٢) تاريخ الإسلام ٥/ ٩٧٤، وانظر: ثقات ابن حبان: ٩/ ٢٧٦، وشيوخ أبي داود للجياني ٩٧

(٣) تهذيب الكمال للمزي ٢٨/ ٤١٦، تاريخ الإسلام ٤/ ٩٨٢، تاريخ ابن يونس ١/ ٤٨٢.

(٤) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ٢٩٩، وانظر: تاريخ ابن يونس ١/ ٣٤٨، تهذيب الكمال ٢٢/ ٥٥٥

(٥) مشاهير الأمصار لابن حبان ٩٦، وانظر: الجرح والتعديل ٤/ ٣٨٤، التهذيب ١٢/ ٦١١

(٦) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٦/ ٣٠٧مختصر تاريخ دمشق، ٧/ ٢٨١، تهذيب الكمال ١٢/ ٥٩٢

٤ـ قال الإمام أبو داود رحمه الله:[١]

حدَّثنا إسحاق بن سُويدٍ الرَّمليُّ وعمرُ بنُ الخطَّاب أبو حفص -وحديثُه أتمُّ- أنَّ سعيدَ بنَ الحكم حدَّثهم قال: أخبرنا نافع بن يزيد، حدَّثني حَيْوَةُ بنُ شُريح، أنَّ أبا سعيد الحِمَيريَّ حدَّثه عن معاذِ بن جبل، قال: قال رسولُ الله ﷺ: "اتَّقُوا المَلاعِنَ الثلاثةَ: البَرازَ في المَوَارِدِ، وقارِعَةِ الطَريقِ، والظِّلِّ"[٢]. **قال أبو داود: هذا مرسل، وهو مما انفرد به أهل مصر.**

أما قوله: وهو مما انفرد به أهل مصر، فإن في هذا الإسناد ثلاثة فقط من أهل مصر:

سعيد بن الحكم، ابن أبي مريم: مصري، سئل أحمد بن حنبل: عمن يُكتب بمصر، فقال: عن ابن أبي مريم[٣]. وحيوة بن شُريح، أبو زرعة: مصري، قال ابن حبان: "من عباد المصريين" وقال الذهبي: "من رؤوس العلم والعمل بديار مصر"[٤].

ونافع بن يزيد: أبو يزيد، مصري، قال ابن يونس في "تاريخ مصر": "آخر من حدّث عنه بمصر: أبو صدقة القراطيسى"[٥]

---

(١) كتاب الطهارة، باب المواضع التي نهي عن البول فيها ٢٦

(٢) إسناده ضعيف: للانقطاع بين معاذ بن جبل وبين الحميري، وأعله أبو داود بقوله: هو مرسل، يعني أن أبا سعيد لم يدرك معاذاً، و ونقله الحافظ في «تهذيب التهذيب» ص١١٠ عنه ثم قال: «وقال- يعني المصنف- في كتاب التفرد عقب حديثه- يعني هذا- ليس هذا بمتصل» ولجهالة الحميري، وقال ابن القطان في «بيان الوهم» ٣/ ٤١: أبو سعيد هذا لا يعرف من غير هذا الإسناد، وهو مجهول. وقال الذهبي: «لا يدرى من هو». ميزان الاعتدال ٤/ ٥٣٠ والحديث أخرجه ابن ماجه في الطهارة، باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق ٣٢٣، والحاكم وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي وكذا صححه ابن السكن. قال الحافظ في التلخيص (١/ ٤٦١): «وفيه نظر لأن أبا سعيد لم يسمع من معاذ، ولا يعرف هذا الحديث بغير هذا الإسناد. قاله ابن القطان». وأخرجه البيهقي في الكبرى ٤٢٨، والطبراني في الكبير ١٦٧٠١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٣٣١٦.

(٣) ترتيب المدارك ٣/ ٣٧٣، تهذيب الكمال ٢٩/ ٦٣٧١

(٤) مشاهير العلماء لابن حبان ٢٩٨، تاريخ الإسلام للذهبي ٤/ ٤٤، وانظر: تهذيب الكمال ٢٩/ ٦٣٧١.

(٥) تاريخ ابن يونس المصري ١/ ٤٩٢، وانظر: تهذيب الكمال ٢٩/ ٦٣٧١

وأما أبو سعيد الحميري : فقد اختلفت أقوال العلماء فيه، قال ابن كثير: حديثه في المصريين، وكذا قال أبو زرعة، والمزي، وقال ابن منده: من أهل مصر، قَالَه البُخَارِيّ[1]، وقال الرازي: مجهول، وقال الذهبي: لا يدرى من هو، وقال ابن حجر: شامي، مجهول من الثالثة، وروايته عن معاذ بن جبل مرسلة.[2]

وإسحاق بن سويد: رملي، قال ابن أبي داود: ثقة، يكنى أبا يعقوب، توفي بالرملة[3].

وعمر بن الخطاب هو السجستاني القشيري، سكن الأهواز ، وحدث عن أهل العراق والشام[4].

مدار الحديث على نافع بن يزيد المصري؛ لذلك قال أبو داود: انفرد به أهل مصر، وقد رواه عن حيوة المصري أيضاً، ورواه حيوة عن أبي سعيد.

والحديث رواه عن نافع، عن حيوة، عن أبي سعيد، عن معاذ بن جبل، بهذا الإسناد: الأئمة: ابن ماجة، والطبراني، والحاكم، والبيهقي[5].

٥ ــ قال أبو داود:[6]

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ"، فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، قَالَ: "اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ"[7]

---

(١) التكميل ٣ / ٢١٨، تحفة التحصيل ٣٦٦، التهذيب ٣٣ / ٣٥٤، فتح الباب في الكنى والألقاب، ص ٣٧٠

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١/ ٢٤٥، ميزان الاعتدال للذهبي ٤ / ٥٣٠، تقريب التهذيب ٦٤٤

(٣) تسمية شيوخ أبي داود لأبي علي الجياني ص ٦٩، وانظر: تهذيب التهذيب ١/ ٢١٤.

(٤) ثقات ابن حبان: ٨ / ٤٤٧

(٥) انظر مرتبا: سنن ابن ماجة ٣٢٨، المعجم الكبير ٢٤٧، المستدرك ٥٩٤، السنن الكبرى ٤٨٠.

(٦) ك الصلاة، باب ما يقوله الرجل في ركوعه وسجوده ٨٦٩ ٨٧٠

(٧) إسناده حسن: عم موسى بن أيوب: اسمه إياس بن عامر الغافقي، أورده ابن أبي حاتم في كتابه ١/ ٢٨١ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في الثقات ٤/ ٣٣، وخرج حديثه،

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى أَوْ مُوسَى ابْنِ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، بِمَعْنَاهُ زَادَ، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ قَالَ: "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ" ثَلَاثًا، وَإِذَا سَجَدَ قَالَ: "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ" ثَلَاثًا.(١)

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ نَخَافُ أَنْ لَا تَكُونَ مَحْفُوظَةً" **قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "انْفَرَدَ أَهْلُ مِصْرَ بِإِسْنَادِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، حَدِيثِ الرَّبِيعِ، وَحَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ"**(٢)

الإسناد الأول فيه اثنان – فقط مصريان –:

الأول: مُوسى بْن أَيوب، قال ابن حبان: "من خيار المصريين" وقال ابن يونس: "كان من شيعة علي الوافدين عليه من أهل مصر"(٣)

الثاني: عم موسى، إياس بن عامر، الغافقي: قال ابن أبي حاتم: "يعد في المصريين"، وقال العجلي: "مصري، تابعي، لا بأس به"(٤)

وقال: «من ثقات المصريين» صحيحه ٥٠٥، ونقل الحافظ في «التهذيب» عن الذهبي أنه قال في «تلخيص المستدرك»: «ليس بالقوي»، لكن الذي في «تلخيص المستدرك» هو: «ليس بالمعروف» كذا نقله الحافظ سبط ابن العجمي في «حاشيته» على كتاب «الكاشف» للذهبي. المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٠٢، وقال العجلي: لا بأس به، الثقات ص ٧٥، والحديث أخرجه الطيالسي ١٠٩٣، وابن ماجه في الصلاة، باب التسبيح في الركوع والسجود ٨٨٧، وابن حبان (٥٠٥) من طرق أخرى عن ابن المبارك ... به. والدارمي في الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود ١٣٤٤، والبيهقي في الكبرى ٢٥٥٥، وأحمد ١٧٤١٤، وابن خزيمة ٦٠٠، والحاكم ٣٧٨٧، وقال: صحيح الإسناد. ومن طريق أبي داود أخرجه الخطابي في «معالم السنن» ١/ ٢١٣، والإشبيلي في «الأحكام الكبرى» ٢/ ٢٣٢ وانظر ما بعده.

(١) إسناده كسابقه، والرجل المبهم هو عم موسي بن أيوب. وأخرجه البيهقي٢٥٥٦ .ويشهد له حديث حذيفة عند البزار ٢٩٢١، والدارقطني ١٢٩٢، وحديث ابن مسعود عند الدارقطني أيضاً ٢٩٣، وإسنادهما ضعيف.

(٢) جملة: «قال أبو داود: انفرد أهل مصر...» زيادة توجد في نسخة مكتبة البلدية بالإسكندرية، وهي تمثل نصف السنن الأول برواية الأربعة المشاهير عن أبي داود: اللؤلؤي، وابن داسه، وابن الأعرابي، والرملي.

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٧/ ٢٨٠، والثقات للعجلي ٤٤٣.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٢٨١، الثقات للعجلي ٧٥، وانظر: تهذيب الكمال ٣/ ٤٠٤

وبقية الإسناد فيه: الربيع بن نافع أبو توبة، سكن طرسوس، حلبي الأصل.[1] وموسى بن إسماعيل: أبو سلمة التبوذكي، قال أبو جعفر النحات: بصري" وقال أبو حاتم: "لا أعلم أحدا بالبصرة ممن أدركناه أحسن حديثاً منه"[2]. وابن المبارك: عبد الله ابن المبارك، أبو عبد الرحمن، قال البخاري: "مروزي"، وقال الأصبهاني: "من أهل مرو، مات بهيت ، مدينة على الفرات"[3].

أما الإسناد الثاني: ففيه مصريان سبقا في الإسناد الأول: موسى بن أيوب، وإياس ابن عامر- وقد أبهمه - وثالثهم في هذا الإسناد: الليث بن سعد: قال الذهبي: "شيخ إقليم مصر وعالمه"، وقال ابن خلكان: "إمام أهل مصر في الفقه والحديث"[4].
بقي في الإسناد شيخ أبي داود، أحمد بن يونس: كوفي، قال الباجي: من صالحي أهل الكوفة وسنييها.[5]

فمدار الحديث على موسى بن أيوب المصري، وتفرد به إياس بن عامر المصري أيضاً.

المبحث السادس

أحاديث تفرد بها أهل البصرة

١ - قال أبو داود:[6]

حدَّثنا أبو الوليد الطيالسيُّ، وحفصُ بنُ عُمَرَ، المعنى، قالا: حدَّثنا شُعبةَ، عن قَتادةَ قال أبو الوليد: قال: سمعتُ أبا حسان عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ صَلّى الظهر بذي الحُلَيفَة، ثم دعا بِبَدنةٍ فأشعَرَها مِن صَفحَةِ سَنَامِها الأيمن، ثم سَلَت الدمَ عنها،

(١) تاريخ دمشق ١٨/ ٨٠، السير للذهبي ١٠/ ٦٥٣، وطرسوس حالياً مدينة جنوب تركيا.
(٢) معرفة رجال البخاري للنحات ١/ ١٢٧، السير للذهبي ١٠/ ٣٦٢
(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٥/ ٢١٢، سير السلف الصالحين للأصبهاني قوام السنة ١٠٢١.
(٤) تاريخ الإسلام للذهبي ٤/ ٧١٠، وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ١٢٧
(٥) التعديل والتجريح ١/ ٢٣٨، وروى عنه الذهبي حديثا ثم قال: صحيح كوفي الإسناد. السير ١٠/ ٤٥٨
(٦) ك المناسك، باب في الإشعار ١٧٥٣

وقلَّدها بنَعْلَيْن، ثم أُتي براحِلَته، فلمَّا قَعَد عليها، واسْتَوَت به على البيداء أهلَّ بالحَجّ.[١]

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا مما تفرد بِهِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ من السنن، لا يشركهم فيها أحد : أن النبي ﷺ أشعر من الجانب الأيمن.[٢]

يشير أبو داود بذلك إلى أن هذا من أحاديث أهل البصرة، لأن رواته كلهم بصريون:

أبو الوليد الطيالسي: قال العجلي: أبو الوليد بصري ثقة[٣]. وحفص بن عمر، الحوضي، منسوب إلى "الحوض" موضع بالبصرة.[٤]. وشعبة بْن الحَجّاج أَبُو بِسْطَامَ الأَزْدِيُّ، قال الذهبي: عَالمُ أَهْلِ البَصْرَةِ، وَشَيْخُهَا.[٥] وقتادة هو ابن دعامة السدوسي، قال ابن العماد: عالم أهل البصرة.[٦] وأبو حسان هو : مسلم بن عبد الله الأعرج، قال العجلي: بصري تابعي ثقة[٧].

٢ ـ قال أبو داود:[٨]

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حدثنا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ قَالَ: دَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ فَأَهَمَّنِي دِينِي، فَأَتَيْتُ أَبَا ذَرٍّ فَقَالَ: أَبُو ذَرٍّ إِنِّي اجْتَوَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوْدٍ وَبِغَنَمٍ فَقَالَ لِي: "اشْرَبْ مِنْ أَلْبَانِهَا" – قَالَ حَمَّادٌ: وَأَشُكُّ فِي أَبْوَالِهَا، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: فَكُنْتُ أَعْزُبُ عَنِ الْمَاءِ، وَمَعِي أَهْلِي فَتُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَأُصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِنِصْفِ النَّهَارِ، وَهُوَ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ فِي ظِلِّ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "وَمَا أَهْلَكَكَ؟" قُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ أَعْزُبُ عَنِ الْمَاءِ، وَمَعِي أَهْلِي فَتُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَأُصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ،

---

(١) أخرجه مسلم في الحج، باب تقليد الهدي وإشعاره ٢١٩٢.
(٢) مقالة أبي داود هذه جاءت في هامش نسخة ابن حجر من السنن الموجودة في مكتبة كوبرلي في اسطنبول وأشارا إلى أنها في رواية ابن الأعرابي. وفي باقي النسخ جاءت عقب الحديث التالي.
(٣) الثقات للعجلي ٤٥٨، تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٣٠
(٤) التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ٣٦٦، وشذرات الذهب لابن العماد٢/ ٥٦
(٥) سير أعلام النبلاء ٦/ ٦٠٣
(٦) شذرات الذهب ١/ ١٧٤، وانظر تذكرة الحفاظ لابن عبد الهادي ١/ ١٩٣
(٧) تهذيب التهذيب ١٢/ ٧٢
(٨) ك الطهارة، باب الجنب يتيمم ٣٣٣

فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ، فَجَاءَتْ بِهِ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ بِعُسٍّ يَتَخَضْخَضُ مَا هُوَ بِمَلْآنَ، فَتَسَتَّرْتُ إِلَى بَعِيرِي، فَاغْتَسَلْتُ، ثُمَّ جِئْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " يَا أَبَا ذَرٍّ: إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ، وَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ، فَأَمِسَّهُ جِلْدَكَ "[1]

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ لَمْ يَذْكُرْ أَبْوَالَهَا" قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَيْسَ فِي أَبْوَالِهَا إِلَّا حَدِيثُ أَنَسٍ تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ"

وحديث أنس رواه أبو داود أيضاً، قال رحمه الله:[2]

حدَّثنا سليمانُ بنُ حربٍ، حدَّثنا حماد، عن أيوبَ، عن أبي قلابة، عن أنس بنِ مالكٍ: أن قوماً من عُكْلٍ -أو قال من عُرَيْنَةَ- قدموا على رسُولِ الله ﷺ فاجْتَوَوا المدينة، فأمر لهم رسولُ الله ﷺ بلقاح، وأمرهم أن يشربُوا من أبوالها وألبانِها، فانطلقُوا، فلما صَحُوا قتلوا راعي رسولِ الله ﷺ، واستاقوا النَّعَمَ، فبلغ النبيَّ ﷺ خبرُهم من أول النهارِ، فأرسل النبيَّ ﷺ في آثارهم، فما ارتفع النهارُ حتى جِيءَ بهم، فأمر بهم، فقُطِّعت أيديهِم وأرجُلُهم، وسُمِّرت أعينُهم، وأُلقوا في الحرَّة يَستسقُون فلا يُسقَوْن، قال أبو قِلابة: فهؤلاء قومٌ سرقُوا، وقتلوا، وكفروا بعد إيمانهم، وحاربوا الله ورسولَه.[3]

---

(١) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم، غير الرجل من بني عامر- وهو عمرو بن بجدان-، كما في الحديث قبله، جاء في حاشية نسخة مكتبة فيض الله أفندي بتركيا من سنن أبي داود «الرجل المذكور أنه من بني عامر اسمه: عمرو بن بجدان، وهو المتقدم في الإسناد أول الباب، سماه سفيان الثوري عن أيوب، وسماه الحذاء عن أبي قلابة، والله ولي التوفيق» وعمرو وثقه ابن حبان ٥ / ١٧١، وقال العجلي: «بصري تابعي ثقة» الثقات ص٣٢٦، لذا قال الحافظ في «التلخيص» (٢ / ٣٣٩): «وغفل ابن القطان فقال: إنه مجهول» يعني: مجهول الحال؛ كما صرح به الزيلعي (١ / ١٤٩) عنه. وذلك لأنه لم يرو عنه غير أبي قلابة. ثم إن الحديث قال ابن القيم في «التهذيب»: «صححه الدارقطني. وفي «مسند البزار» عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "الصعيد الطيب وَضُوءُ المسلم؛ وإن لم يجد الاء عشر سنين، فإذا وجد الماء، فلْيَتَّقِ اللهَ ولْيُمِسَّه بشْرَتَهُ؛ فإن ذلك خير". وذكره ابن القطان في (باب أحاديث، ذكَرَ أن أسانيدها صَحاح)" فهذا شاهد قوي للحديث، ورواه الترمذي في الطهارة، باب التيمم للجنب ١٢٤ وقال: حسن صحيح، والنسائي في الطهارة، باب الصلوات بتيمم واحد ٣٢٢، والدارقطني ٧٢١، وابن خزيمة ٢٢٩٢، وابن حبان ١٣١١، والحاكم ٦٢٧ وقال: صحيح ولم يخرجاه، والبزار ٣٩٧٣.

(٢) ك الحدود ، باب ما جاء في المحاربة ٤٣٦٤

(٣) متفق عليه، رواه البخاري في الوضوء، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها ٢٣٣،

هذا الحديث تفرد به أهل البصرة كما قال أبو داود، رواته كلهم بصريون، وهم:

سليمان بن حرب: قال ابن خراش: سليمان بن حرب كان ثقة بصرياً. وقال ابن سعد: من الأزد من أنفسهم ، ويكنى أبا أيوب. وكان ثقة كثير الحديث. وقد ولي قضاء مكة ، ثم عزل فرجع إلى البصرة. فلم يزل بها حتى تُوُفّي.(١)

وحماد بن زيد: أبو إسماعيل الأزرق، بصري من الأزد، قال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت بالبصرة أفقه من حماد.(٢)وأيوب: ابْن أَبِي تميمة قال البخاري: هو ابْن كيسان أَبُو بكر السختياني الْبَصْرِيّ. وقال ابن حبان: كان من سادات أهل البصرة.(٣) وأبو قلابة: عبد الله بن زيد: ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة(٤).

٣- قال أبو داود:(٥)

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ رَوْحِ بْنِ خُلَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دَلْهَمٍ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، وَعَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ مُحْتَسِبًا، بُوعِدَ مِنْ جَهَنَّمَ، مَسِيرَةَ سَبْعِينَ خَرِيفًا" قُلْتُ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، وَمَا الْخَرِيفُ؟ قَالَ: "الْعَامُ"(٦)

ومسلم في القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين ١٦٧١

(١) تاريخ بغداد ٩/ ٣٧، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٢١٩

(٢) تهذيب الكمال ٧/ ٢٤٦، وقال فيه الثوري: رجل البصرة بعد شعبة ذلك الأزرق، تاريخ الإسلام ٤/ ٦٠٩

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ١/ ٤٠٩، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص ٢٣٧

(٤) طبقات ابن سعد٧/ ١٨٣، قال ابن حبان: هرب من البصرة مخلفة أن يتولى القضاء. مشاهير العلماء ١٤٥

(٥) ك الجنائز، باب في فضل العيادة على وضوء ٣٠٩٧

(٦) إسناده ضعيف: قال المنذري: «في إسناده الفضل بن دلْهم القصاب، بصري، وقيل واسطي، قال يحيى بن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: حديثه صالح، وقال أحمد: لا يحفظ، وذكر أشياء مما أخطأ فيها، وقال مرة: ليس به بأس، وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ فلم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به، ولا اقتفى أثر العدول فيُسلك به سنتهم، فهو غير محتج به إذا انفرد» مختصر السنن ٤/ ٢٧٩، وفي نسخة ابن حجر: «قال أبو داود: واسطي ضعيف، وهو منكر، وليس صاحبه برضا» وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩٤٤١)

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ مِنْهُ: الْعِيَادَةُ وَهُوَ مُتَوَضِّئٌ"[1]

أي أن ذكر الوضوء في عيادة المريض تفرد به البصريون، وهم: الفضل، وثابت، وأنس.

فكأن أبا داود يضعف الحديث بالإشارة إلى تفرد البصريين، وضعّف الفضل بن دلهم، وأشار إلى أن التفرد هنا بجزء من الرواية، لا بالرواية كلها. وقد روى هذه الزيادة الطبراني من طريق أبي جعفر النفيلي، وهو بصري، وقال: "تفرد به أبو جعفر النفيلي"[2]

والبصريون فيه: الفضل بن دلهم الواسطي: ثم البصري القصار، قال ابن حبان: "من أهل الْبَصْرَة وَهُوَ مولى لبني تَمِيم"[3]. وثابت البناني بن أسلم، بصري، قال ابن حبان: "من أعبد أهل البصرة" وقال الذهبي: "أحد أئمة التابعين في البصرة"[4].

وأما بقية الرواة : فمن أهل حمص وهم: محمد بن عوف الطائي، قال الذهبي: "الإمام الحافظ المجود محدث حمص أبو جعفر الطائي"[5]. والربيع بن روح بن خليد: أبو روح، الحضرمي، الحمصي[6]. ومحمد بن خالد، الكندي، الوهبي، أبو يحيى، قال الذهبي: "روى عنه: عمرو بن عثمان، وكثير بن عبيد، وأهل حمص[7]

٤- قال أبو داود:[8]

حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ

---

(١) هذه الجملة جاءت في حاشية النسخة الهندية رقم ٥٠٧، وحاشية نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم عام ٩٠٢٧

(٢) الأوسط ٩٤٤١

(٣) المجروحين ٢/ ٢١٠، وانظر: التاريخ الكبير ٧/ ١١٦، الجرح والتعديل ٧/ ٦١.

(٤) مشاهير العلماء لابن حبان ١٤٥، تاريخ الإسلام للذهبي ٣/ ٣٨٢، وانظر: التهذيب ٤/ ٣٤٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٦١٣، وانظر: مشيخة النسائي ٩٩.

(٦) تهذيب الكمال ٩/ ٧٦، فتح الباب في الكنى والألقاب ص: ٣١٧، الثقات لابن حبان ٨/ ٢٣٩.

(٧) السير ٩/ ٥٤١، وانظر: تهذيب الكمال ٢٥/ ١٤٥، تاريخ الإسلام ٤/ ١١٩٣

(٨) ك اللباس، باب في الصور ٤١٥٢، وفي الطهارة، باب الجنب يؤخر الغسل ٢٢٧.

جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " لاَ تَدْخُلُ الْمَلاَئِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلاَ كَلْبٌ وَلاَ جُنُبٌ".(١)

قال أبو داود: "انفرد أهل البصرة بإسناده."(٢)

وليس في إسناد هذا الحديث من أهل البصرة إلا شعبة وحفص، وإنما أطلق أبو داود التفرد على أهل البصرة، لتفرد شعبة به بهذا اللفظ، وهو بصري، وكل من رواه عن شعبة من أهل البصرة كذلك، فالتفرد هنا مجازي.

رواة الحديث:

حفص بن عمر: الحوضي، منسوب إلى «الحوض» موضع بالبصرة.(٣). وشعبة بْن الحَجّاج أَبُو بِسْطَامَ الأَزْدِيُّ، قال الذهبي: عَالِمُ أَهْلِ البَصْرَةِ، وَشَيْخُهَا.(٤)

وباقي رواة الحديث كلهم من أهل الكوفة: علي بن مدرك: أبو مدرك كوفي، قال البخاري: «يعد في الكوفيين»، وقال ابن حبان: «من جلة الكوفيين»(٥). أبو زرعة بن عمرو بن جرير: هرم الكوفي، ذكره ابن سعد من الطبقة الثانية من أهل الكوفة، وقال

---

(١) إسناده ضعيف؛ ضعفه البخاري فقال: «عبد الله بن نُجي الحضرمي عن أبيه عن علي؛ فيه نظر». التاريخ الكبير ٥ / ٢١٤، وهو في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أبي طلحة الأنصاري دون قوله: «ولا جنب» فهي زيادة منكرة. نجي والد عبد الله، ذكره ابن حبان في الثقات؛ لكنه قال: «لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد» ٥ / ٤٨٠، وقال الذهبي في الميزان: «ولا يُدْرى من هو؟» ٤ / ٢٤٨. وقال الحافظ في التقريب: «مقبول» ص ٥٥٩ أي: لين الحديث إذا تفرد، كما نص عليه في المقدمة. وأشار الحافظ ولي الدين العراقي لضعفه، وقد نقل كلامه في ذلك السيوطي في «حاشيته على سنن النسائي» (١/ ٥١) والحديث رواه النسائي في الصغرى، ك الطهارة، باب في الجنب إذا لم يتوضأ ٢٦١، والدارمي في الاستئذان، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه تصاوير ٢٧٠٥، وأحمد ٦١٨، وابن حبان ١٢٢٧، والحاكم وقال: صحيح، ولم يخرجا فيه ذكر الجنب ٥٦٦، والبيهقي في الكبرى ٨٩٩، وأبو يعلى ٣٠٨، وابن أبي شيبة ١٩٣٦٧، وأخرجه من طريق أبي داود الخطابي في «معالم السنن» ١/ ٧٥

(٢) هذه العبارة لأبي داود في حاشية نسخة بمكتبة رئيس الكتاب باسطنبول رقم ١٤٥، رواية ابن داسه.

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ٣٦٦، وشذرات الذهب لابن العماد٢/ ٥٦

(٤) سير أعلام النبلاء ٦/ ٦٠٣

(٥) التاريخ الكبير للبخاري ٦/ ٢٩٤، مشاهير العلماء لابن حبان ١٦٦

الذهبي: «كوفي من ثقات التابعين»[1]. عبد الله بن نجي: أبو لقمان، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الطوفة[2]. نجي: والد عبد الله، بن سلمة، الكوفي، قال البخاري: «يعد في الكوفيين»، وقال العجلي: «كوفي تابعي ثقة»[3]

٥ــ قال أبو دواد:[4]

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا دَلْهَمُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ حُجَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُفَّيْنِ أَسْوَدَيْنِ سَاذَجَيْنِ، فَلَبِسَهُمَا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا"[5] قَالَ مُسَدَّدٌ: عَنْ دَلْهَمِ بْنِ صَالِحٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ"

قول أبي داود: هذا مما تفرد به أهل البصرة، في رواية اللؤلؤي فقط، وهو قول فيه مسامحة ظاهرة، لأنه ليس في هذا السند أحد من أهل البصرة إلا مسدد بن مسرهد، وما فيه إلا كوفيون أو من أهل مرو، ومسدد لم يتفرد به، بل تابعه أحمد

---

(١) طبقات ابن سعد ٦/ ٣٠٠، سير أعلام النبلاء للذهبي ٥/ ٨

(٢) طبقات ابن سعد ٦/ ٢٥٢، وانظر: تهذيب الكمال ١٦/ ٢٢٠

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ١٢١، الثقات للعجلي ٤٤٨

(٤) ك الطهارة، باب المسح على الخفين ١٥٥

(٥) حسن: وكذا قال الترمذي، وهذا إسناد رجاله ثقات، رجال البخاري، غير دلهم بن صالح، قال أبو حاتم: «هو أحب إلى من عيسى بن المسيب. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال ابن معين: ضعيف». (ميزان الاعتدال ٢/ ٢٨) وشيخه حجير بن عبد الله؛ قال الذهبي: «صدوق» (الكاشف ٤ ٣١) وذكره ابن حبان في «الثقات» ٦/ ٢٤٤، وقال الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد» ٢/ ٣٢٠: «تفرد به حجير بن عبد الله عن ابن بريدة، ولم يرو عنه غير دلهم بن صالح» وبنحوه قال ابن عدي في الكامل ٤/ ٤. وقال العقيلي في «الضعفاء» ٢/ ٢١: «المسح على الخفين ثابت صحيح من غير وجه، وأما الرواية في خفي النجاشي الذي أهداهما إلى النبي ففيهما لين» وقال ابن عدي ٤/ ٤: «وهذا يعرف بدلهم ورواه عنه جماعة، ولدلهم حديث قليل مع ما ذكرته، وزعم ابْن مَعِين أنه ضعيف، وعندي أنه ضعفه لأجل حديث بريدة لمعنيين أحدهما: روايته عن حجير بْن عَبد اللَّه وحجير ليس بالمعروف، والثاني أنه ذكر في متنه أن النجاشي أهدى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خفين أسودين ساذجين، وذكر الخف إنما ذكر في هذا الحديث وفي حديث آخر لعل هذا الطريق خير من ذلك، وَهو من حديث بن عباس". والحديث رواه الترمذي في أبواب الأدب، باب ما جاء في الخف الأسود ٢٨٢٠ وقال: حديث حسن، وابن ماجه في الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين ٥٤٩، وأحمد ٢٢٩٨١، والبيهقي في الكبرى ١٣٤٥، وابن أبي شيبة ١٨٢٦.

ابن أبي شعيب الحراني، كما في رواية أبي داود، وتابعه – أيضاً – هناد، كما في رواية الترمذي، وعلي بن محمد، وأبو بكر بن أبي شيبة، كما في سنن ابن ماجة.[١] وأما شيخ مسدد أعني وكيعا، فلم يتفرد به أيضاً، بل تابعه محمد بن ربيعة، كما في الترمذي[٢]. إنما التفرد في دلهم بن صالح وهو كوفي، لذلك قال الترمذي: "إنما نعرفه من حديث دلهم"[٣] قال السيوطي: فالصواب أن يقال: هذا مما تفرد به أهل الكوفة، أي: لم يروه إلا واحد منهم.

والحاصل: أنه ليس في رواة هذا الحديث بصري سوى مسدد، ولم يتفرد هو، فنسبة التفرد إلى أهل البصرة وهم من المؤلف الإمام رضي الله عنه؛ والله أعلم.[٤]

رواة الحديث:

مسدد: هو ابْن مُسَرهَد، أَبو الحَسَن، بَصرِيّ، "قيل لابن معين: عمن أكتب بالبصرة؟ قال: اكتب عن مسدد فإنه ثقة ثقة. وقال العجلي: مسدد بن مسرهد بصري، ثقة"[٥]. وأحمد بن أبي شعيب: ابن عبد الله، أبو الحسن، القرشي، حراني.[٦]. ووكيع: ابن الجراح، قال البخاري: "من قيس عيلان، الكوفي" أراد هارون الرشيد أن يوليه قضاء الكوفة فامتنع.[٧] ودلهم بن صالح: كوفي، "قال أبو داود: سمعت أحمد. قال: دلهم بن صالح، كوفي".[٨] وحجير بن عبد الله: كندي، لم يرو له أبو داود إلا هذا الحديث، قال الذهبي: "تابعي مجهول"[٩] وابن بريدة: هو عبد الله بن بريدة، أبو سهل، المروزي،

---

(١) سنن الترمذي ٢٨٢٠، أبواب الأدب، باب ما جاء في الخف الأسود وقال: حديث حسن، سنن ابن ماجه في الطهارة، باب الوضوء ٥١٠.
(٢) الموضع السابق
(٣) الموضع السابق
(٤) عون المعبود ١/ ١٨٠
(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي ٩/ ١٦، وانظر: التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ٧٢
(٦) سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٩، ثقات ابن حبان ٨/ ١٥، تهذيب الكمال ١/ ٣٦٧
(٧) التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ١٧٩، طبقات ابن سعد ٦/ ١٧٩.
(٨) موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث ١/ ٣٥٧، وانظر: التاريخ الكبير ٣/ ٢٥٠
(٩) ديوان الضعفاء ٧٤، وانظر: الجرح والتعديل ٣/ ٢٩٠، تهذيب الكمال ٥/ ٤٨

أصله من الكوفة، سكن البصرة، وولي القضاء بمرو[1].

٦- قال أبو داود:[2]

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ الرُّكَيْنَ بْنَ الرَّبِيعِ، يُحَدِّثُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ، كَانَ يَقُولُ: " كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلَالٍ: الصُّفْرَةَ - يَعْنِي الْخَلُوقَ - وَتَغْيِيرَ الشَّيْبِ، وَجَرَّ الْإِزَارِ، وَالتَّخَتُّمَ بِالذَّهَبِ، وَالتَّبَرُّجَ بِالزِّينَةِ لِغَيْرِ مَحَلِّهَا، وَالضَّرْبَ بِالْكِعَابِ، وَالرُّقَى إِلَّا بِالْمُعَوِّذَاتِ، وَعَقْدَ التَّمَائِمِ، وَعَزْلَ الْمَاءِ لِغَيْرِ أَوْ غَيْرَ مَحَلِّهِ - أَوْ عَنْ مَحَلِّهِ -، وَفَسَادَ الصَّبِيِّ غَيْرَ مُحَرِّمِهِ "[3]

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "انْفَرَدَ بِإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[4]

في إسناده من أهل البصرة: مسدد، والمعتمر فقط، وبقيته من أهل الكوفة.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ حَدِيثُ بن مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلَالٍ، هَذَا حَدِيثٌ كُوفِيٌّ وفي إسناده من لا يعرف.[5]

البصريان: مسدد بن مسرهد، سبق. والمعتمر: ابن سليمان، أبو محمد، يعرف بالتيمي؛ لنزوله في بني تيم بالبصرة، ومات بها سنة ١٨٧[6].

---

(١) تهذيب التهذيب ٥ / ١٥٧، تاريخ دمشق ٧ / ٣٠٦

(٢) ك الخاتم، باب ما جاء في خاتم الذهب ٣٢٢٢

(٣) إسناده ضعيف، عبد الرحمن بن حرملة قال ابن المديني في العلل ١٧٠: لا أعلم أحداً روى عن عبد الرحمن بن حرملة هذا شيئاً إلا من هذا الطريق، ولا نعرفه في أصحاب عبد الله، وقال البخاري في الكبير ٥ / ٢٧٠: لم يصح حديثه، وقال الذهبي في «الميزان» ٢/ ٥٥٦ في ترجمة عبد الرحمن بن حرملة عن حديثه هذا: «وهذا منكر» والحديث رواه النسائي في الصغرى في الزينة، باب الخضاب بالصفرة ٥٠٨٨، والطيالسي ٣٩٦، وابن أبي شيبة ١٨٥، وأحمد ٢٦٠٥، وابن حبان ٥٦٨٣، والطبراني في الأوسط ٩٤٠٨، والحاكم ٧٤١٨ وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي في الصغرى ٢٥٣٠، وأبو يعلى ٥٠٧٤

(٤) مقاله أبي داود هذه أثبتناها من هامش النسخة المصورةٌ عن الأصلِ الخطيِّ الموجودِ في جامعة برنستون في أمريكا، مجموعة يهودا، تحت رقم (٥٩٦)

(٥) عون المعبود ١١/ ١٨٩

(٦) تاريخ الإسلام للذهبي ٤ / ٩٧٩، التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ٤٩

وأما الكوفيون، فهم:

الرُّكَيْن بْنُ الرَّبِيعِ الْفَزَارِيُّ، قال الخطيب: "كوفي، نزل بغداد وحدث بها"[1]. والقاسم ابن حسان: العامري، قال العجلي: "كوفي تابعي ثقة"[2]. وعبد الرحمن بن حرملة: عم القاسم بن حسان، قال ابن الفراء: "كوفي حدث عن عبد الله بن مسعود" لا يحفظ له إلا هذا الحديث[3].

هذا ما يسر الله جمعه ودراسته من سنن أبي داود في الروايات المختلفة والمتفاوتة، وقد يكون هناك أحاديث أخرى في نسخ ليست بين أيدينا. وقد اقتصر البحث في ذلك على ما نص عليه أبو داود أو الرواة عنه أنه مما تفرد به أهل بلد معين.

وفي سنن أبي داود إشارات أخر إلى أنواع من التفرد، مثل: تفرد راو عن راو، وتفرد راو عن أهل بلد، وتفرد راو بزيادة في متن الحديث أو سنده، جملة أو لفظة. وغيرها مما لم يكن قصدنا من البحث.

وتجدر الإشارة – أيضاً – إلى أن هناك أحاديث أشار إليها علماء المصطلح عند تمثيلهم لأحاديث تفرد بها أهل الأمصار، رواها أبو داود في سننه، لكنه لم يتكلم عليها، ولم يذكر أنها مما تفرد به أهل الأمصار، لذلك لم يتضمنها البحث.

وذكر بعض العلماء أن لابن أبي داود –عبد الله بن سليمان– كتاباً في تفرد أهل الأمصار بالسنن، أشاروا إليه ونقلوا عنه[4]، فيه أحاديث رواها أبوه في سننه، لكنه سكت عنها ولم يذكر أنها مما تفرد به أهل الأمصار.

والله من وراء القصد، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب ٨/ ٤١٦، وانظر: الثقات لابن حبان ٤/ ٢٤٣، رجال صحيح مسلم ١/ ٢١٠

(٢) الثقات للعجلي ص: ٣٨٦، وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ١٠٨

(٣) تجريد الأسماء والكنى لابن الفراء ٢/ ٥٢، وانظر: مشتبه أسامي المحدثين للهروي ١٩٧.

(٤) نقل عنه كثيرا الدارقطني في سننه.

الخاتمة

كشف هذا البحث عن عدة نتائج ، هي:

١ـ اهتم الإمام أبو داود رحمه الله في سننه بمسألة تفرد أهل الأمصار ببعض السنن، فكان يشير إلى ذلك بتعقيبات وتذييلات على الأحاديث.

٢ـ التفرد هو: ما يأتي من طريق راو واحد، دون أن يشركه غيره من الرواة، سواء أكان بأصل الحديث أو بجزء منه، مع المخالفة أو دونها، بزيادة فيه أو بدون زيادة، في المتن أو في السند، ثقة كان الراوي أو دون ذلك.

٣ـ للتفرد علاقة قوية بعلل الحديث والكشف عنها، وهو أمر لا يجيده إلا الجهابذة.

٤ـ وله علاقة أيضًا بعلم الجرح والتعديل إذ إنه يبين حال الراوي المنفرد، وينبني على ذلك الحكم بقبول الحديث أو رده، وهذا ثمرة علم الحديث.

٥ـ التفرد عند المتقدمين للدلالة على العلة، لا لمجرد الوصف، وكثرًا ما تقترن به قرائن أخرى تؤكد وجود العلة.

٦ـ الإمام أبو داود كان يعني بتفرد أهل الأمصار:

إما تفرد راو واحد من أهل البلد وينسب التفرد إليهم من باب نسبة إلى الفعل إلى أهل البلد بفعل واحد منهم مجازا. وإما تفرد الراوي الذي عليه مدار الحديث، وإن اختلفت الطرق إليه. وإما التفرد المطلق الذي يكون في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي.

٧ـ بلغ عدد الأحاديث التي أشار أبو داود إلى التفرد فيها ما يقرب من سبعة عشر حديثا، وذلك طبقاً لما وجدته في نسخ سنن أبي داود المختلفة.

المصادر والمراجع

١ـ بذل المجهود في حل أبي داود، خليل أحمد السهارنفوري، ت: ١٣٤٦ه، ت: الشيخ عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧م.

٢ـ بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود، شمس الدين، أبو الخير، محمد بن عبد الرحمن، السخاوي، ت: ٩٠٢ه، ت: عبد اللطيف الجيلاني، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٤ه -٢٠٠٣م.

٣ـ تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد، ت: ٣٤٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ

٤ـ التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، ت: ٢٥٦هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٥ـ تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت: ٤٦٣هـ، ت: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م

٦ـ تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، ت: ٥٧١هـ، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

٧ـ التفرد في رواية الحديث، عبد الجواد حمام، دار النوادر، دمشق، ٢٠٠٦.

٨ـ تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، ت: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط ١، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م

٩ـ تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦هـ

١٠ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج، المزي، ت: ٧٤٢هـ، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠ -

١٩٨٠م

١١ـ الثقات، محمد بن حبان، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ت ٣٥٤ه، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط ١، ١٣٩٣ هـ، ١٩٧٣م.

١٢ـ الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، الرازي، ابن أبي حاتم ت: ٣٢٧هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

١٣ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني، ت: ٢٧٥هـ، ت: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.

١٤ـ سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث، السِّجِسْتاني، ت: ٢٧٥هـ، ت: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م

١٥ـ سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث، السِّجِسْتاني، ت: ٢٧٥ه، ت عزت الدعاس، وعادل السيد، دار ابن حزم ، بيروت، ط ١، ١٤١٨ه ـ ١٩٩٧م

١٦ـ سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، ت: ٣٨٥هـ، ت: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م

١٧ـ السنن الكبرى، أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، ت: ٤٥٨ هـ، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م

١٨ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، ت: ٢٧٥هـ، ت: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م

١٩ـ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م

٢٠ـ الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ت: ٨٠٢هـ، ت: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

٢١ـ صحيحُ ابن خُزَيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، ت: ٣١١هـ، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٢٢ـ الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الزهري، ت: ٢٣٠ هـ، ت: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١ م

٢٣ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، ت ٣٨٥هـ، المجلدات من الأول إلى الحادي عشر تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤٢٧ هـ

٢٤ـ العلل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ت: فريق من الباحثين، بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن، مطابع الحميضي، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

٢٥ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، العظيم آبادي، ت: ١٣٢٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥ هـ

٢٦ـ فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي، ت: ٥٧٥هـ، ت: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م

٢٧ـ كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، ت: ١٧٠هـ، ت: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٨ـ لسان العرب، محمد بن مكرم ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقى، ت: ٧١١هـ، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ

٢٩ـ المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الحاكم النيسابوري، ت: ٤٠٥هـ، ت: مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة، مصر، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م

٣٠ـ معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد البستي المعروف بالخطابي، ت: ٣٨٨هـ، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م

٣١ـ المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت ٣٦٠ ه، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٨٣ م

٣٢ـ معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ت: ٦٤٣هـ، ت: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية

٣٣ـ المغني في الضعفاء، شمس الدين الذهبي، ت أبي الزهراء القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٩٧م

٣٤ـ منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر دمشق، سوريا، ط٣، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م